مكيافللي

فيلسوف عصر النهضة

مكيافللي

فيلسوف عصر النهضة

(حياته – فكره – أطروحاته)

يوسف أبو الحجاج الأقصري

تقـديم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وبعد

هذا هو إصدار عن (نيقولا مكيافللي) الابن البار لعصر النهضة في أوروبا حيث يعكس صورة هذا العصر بكل أمانة ووضوح وهو صاحب المذهب الفلسفي القائل (الغاية تبرر الوسيلة)، وقد تأثر مكيافللي في آرائه بعصر النهضة في أوروبا بصفة عامة وبظروف دولته إيطاليا بصفة خاصة.

فقد ولد مكيافللي في فلورنسا من أسرة عريقة عُرفت بمعاداتها لأسرة دي مديشي الحاكمة لذلك قضى أحد أسلافها نحبه في السجن من جراء معارضته لتلك الأسرة وقد شغلت أسرته مناصب بارزة على مر العصور في فلورنسا وكان والده محاميًا من أشد الداعين إلى الجمهورية.

- اسمه نيكولا دي برناردو دي مكيافيللي ولد في 3 من مايو 1469م وتوفي في فلورنسا في 21 من يونيو 1527م. وكان مفكرًا

وفيلسوفًا سياسيًا إبان عصر النهضة، وسرعان ما أصبح مكيافيللي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي في أوروبا في عصره والـذي أصبحت نظرياته الفلسفية فيما بعد عصب دراسات العلم السياسي، من أشهر كتبه على الإطلاق كتاب الأمير والذي كان يهدف منه أن يكتب تعليمات للحكام، ونشر هذا الكتاب بعد موته بسنوات.

- من بداياته اتبع مكيافللي المصلح (سافونا رولا) الذي كان يخاطب داعيًا الشباب الإيطالي إلى التمسك بالفضيلة ولكن سرعان ما انقلب مكيافللي على تلك الأفكار إلى النقيض تمامًا وابتعد عن (سافونا).

- من عام 1494 حتى 1512م تقلد منصبًا إداريًا في الحكومة وزار البلاط الملكي في فرنسا وألمانيا وعدة مقاطعات إيطالية في بعثات دبلوماسية بعدها بقليل حُبس في فلورنسا عام 1512م ونفي بعدها إلى سان كاسانيو وتوفي في فلورنسا عام 1527م ودفن في سانتا كراوس.

- يمكن تقسيم فترة حياته إلى ثلاثة أجزاء كلها تمثل حقبة مهمة في تاريخ فلورنسا حيث عاصر في شبابه وطور نموه ازدهار فلورنسا وعظمتها كقوة إيطالية تحت حكم (لورينزو ميديشي) وعاصر سقوط

عائلة ميديشي عام 1494م حيث دخل مكيافللي في الخدمة العامة حين تحررت فلورنسا وأصبحت تحت حكم جمهورية والتي استمرت لعام 1512م، حيث استرجع (ميديشي) مقاليد السلطة ولكن عندما عادوا اتهموا مكيافللي بالثأر ضدهم وسُجن مكيافللي ولكن (البابليو) العاشر أفرج عنه فاختار مكيافللي حياة العزلة في الريف حيث ألف العديد من الكتب أهمها كتاب الأمير وحكمت أسرة ميديش حتى عام 1527م حيث تم إجلاءهم عن المدينة يوم 22 من يونيو 1527م مرة أخرى وحينها كانت الفترة التي تمخضت عن نشاطات مكيافللي ومؤلفاته ولكنه توفي عن عمر يناهز الثامنة والخمسين تقريبًا وقبل أن يسترجع منصبه في السلطة.

في هذا الإصدار نناقش (مطارحاته) وهي الكتاب الذي ألفه وطرح فيه أفكاره ولكنه لم يحظى بالشهرة التي نالها كتابه (الأمير).

- لم يكن نيكولا مكيافللي مجرد كاتب أو فيلسوف أو صاحب نظرية بل كان مشتركًا بقوة في الحياة السياسية المضطربةوغير المستقرة التي مرت بها مدينة فلورنسا في الفترة التي عاش فيها ولم يتم نشر كتابه الأمير إلا بعد وفاة مكيافللي بخمس سنوات ولم يفهمه البعض وفهمه البعض الآخر وهاجموه حتى أصبح اسمه ملازمًا للشر وكان أول مَنْ هاجم مكيافللي هو الكاردينال بولس

مما أدى إلى تحريم الاطلاع على كتاب الأمير وتحريم نشر أفكار (مكيافللي) وكذلك انتقده الفيلسوف (غانتيه) في مؤلف ضخم كما وصفت روما كتاباته عام 1559م ضمن الكتب الممنوعة أما بعد عصر النهضة في أوروبا فظهر في التاريخ المعاصر المدافعين عن مكيافللي مثل جان جاك روسو، وفيخته كما شهد له هيجل بالعبقرية واعتبروه أحد أركان عصر التنوير في أوروبا.

مع مكيافللي وأطروحاته تدور سطور هذا الإصدار الذي أتمنى أن يكون إضافة جديدة للمكتبة العربية.

المؤلف

يوسف أبو الحجاج الأقصري

الجزء الأول

مكيافيللي الفيلسوف

(3 مايو 1469م – 21 يونيو 1527م)

فليسوف إيطاليا الشهير

الفترة الأولي من حياته

إنه فيلسوف إيطالي شهير صاحب مقولة (الغاية تبرر الوسيلة) وهي مقولة لاأخلاقية في مفهومها ومعناها...

هو نيقولا مكيافللي الذي ولد في (فلورنسا) وعاش ما بين عامي (1469 – 1527م)، كان أبوه محاميًا متوسط الحال، حصل (مكيافللي) على وظيفة صغيرة في حكومة فلورنسا عام (1498م) ثم ترقى وتقلب في وظائف مختلفة في بعثات دبلوماسية ذات أهمية للحكومة، ثم أصبح المستشار الثاني في الجمهورية، وعندما استولت أسرة (مديتشي) على الحكم عام 1512م سجن مكيافللي لأنه كان معارضًا لهم ثم نفي في العام التالي وسمح له بأن يحيا حياة التقاعد في الريف قرب (فلورنسا) فتفرغ للكتابة والتأليف أشهر مؤلفاته كتاب الأمير الذي أصدره عام (1513م) وأهداه إلى الأمير (لورنزو) وكان هدفه أن يسترضى به (المديتشيين) ودعا فيه إلى قيام دولة إيطالية موحدة بحاكم قوي دون اعتبار القيم في الخلقية ولكنه مع

ذلك لم ينجح في استرضائه، ثم كان كتابه (المطارحات) وهو أكبر من كتاب الأمير ولكنه لم يأخذ نفس شهرته، وكتاب (فنون الحرب) الذي أصدره عام (1520م) وتحدث فيه عن الجيش الضروري لمثل الحكم الذي وصفه في كتابه الأمير كما أصدر كتابا في تاريخ (فلورنسا) حلل فيه تطور المدينة حتى عام (1492م) كما قام بتأليف بعض الروايات الغير مشهورة.

- أثرت آراؤه وأفكاره التي بثها في كتبه في العلم السياسي وقتها ولكها تجمعها الفكرة التي أمست من قواعد السياسة في معظم دول العالم العلمانية وهي (الغاية تبرر الوسيلة).

- عنى (مكيافللي) بأن يكشف من التاريخ القديم ومن الأحداث المعاصرة له كيف تنال الإمارات وكيف يُحتفظ بها وكيف تُفقد؟ وانتهى إلى رأي في السياسة يتلخص كما سبق بالعبارة التالية (الغاية تبرر الوسيلة) مهما كانت هذه الوسيلة منافية للدين والأخلاق وقد استند (مكيافللي) في رأيه هذا إلى الواقع المنحرف للأكثرية في الناس لا إلى مبادئ الحق والعدل والخير والفضيلة.

- رأى (مكيافللي) أن أكثر الحكام لم يكونوا شرعيين ولم يكونوا ملتزمين بالمبادئ الأخلاقية الفاضلة وبذلك استطاعوا أن يصلوا إلى الحكم وأن يضمنوا استقرار الحكم في أيديهم إلى حين وذلك بخلاف

الحكام الشرعيين والذين كانوا يلتزمون المبادئ الأخلاقية الفاضلة المستندة إلى الحق والعدل والخير، فإنهم لم يحققوا لأنفسهم النجاح المطلوب ولا المحافظة على الحكم كمحافظة الساسة الخائنين الغدارين المرائين المنافقين الكذابين، حتى البابوات فقد رأى أنهم قد كانوا في الكثير من الحالات يضمنون الانتخاب لأنفسهم بوسائل فاسدة لا تتفق مع الفضائل الخلقية.

- وقد أنكر (مكيافللي) في كتابه (الأمير) بصراحة تامة الأخلاق المعترف بصحتها فيما يختص بسلوك الحكام فالحاكم يهلك إذا كان سلوكه متقيدًا دائمًا بالأخلاق الفاضلة، لذلك يجب أن يكون ماكرًا مكر الذئب، ضاريًا ضراوة الأسد..

- وفي الفصل الثاني من كتابه الأمير ذكر أنه ينبغي للأمير أن يحافظ على العهد حين يعود ذلك عليه بالفائدة فقط!! أما إذا كانت المحافظة على العهد لا تعود عليه بالفائدة فيجب عليه حينئذ أن يكون غدارًا.

- ويقول أيضًا (بيد أنه من الضروري أن يكون الأمير قادرًا على إخفاء هذه الشخصية وأن يكون واعيًا كبيرا ومرائيًا عظيمًا والناس يصلون منه إلى حد كبير من السذاجة ويكون على استعداد للخضوع له إلى الحد الذي يجعل ذلك الذي يخدعهم منتصرًا منتشيًا

فالإسكندر السادس لم يفعل شيئًا إلا أن يخدع الناس ولم يخطر بباله أن يفعل شيئًا آخر ووجد الفرصة لذلك، ولم يكن مَنْ هو أقدر منه على إعطاء التأكيدات وتوثيق الأشياء بأغلظ الأيمان، ولم يكن أحد يرعى ذلك أقل منه، ومع ذلك فقد نجح في خداعاته إذ كان يعرف هذه الأمور معرفة طيبة.

- واستنتج ميكافللي من هذا أنه لا يلزم الأمير أن يكون متحليًا بفضائل الأخلاق المتعارف عليها ولكن يجب عليه أن يتظاهر بأنه يتصف بها وينبغي له أن يبدو فوق كل شيء متدينًا.

- وفلسفة (مكيافللي) تعتمد على دراسة النجاحات البشرية في وصول الناس إلى غاياتهم ولو كانت هذه النجاحات هي من قبيل نجاحات الأشرار، وما دامت أمثلة الإثميين الناجحين أكثر عددًا من أمثلة القديسين الناجحين، وكانت رسائل الإثميين وسائل آثمة منافية لفضائل الأخلاق، فإن الغاية في السياسة تبرر الوسائل المنافية لفضائل الأخلاق، ومن أجل تحقيق النجاح المطلوب، ومن أجل الوصول إلى الغاية المقصودة وهي الظفر بالحكم والاستئثار به فإن الغاية تبرر الوسيلة.

- وهذا الاتجاه المنحرف الشاذ لفكر مكيافللي المعاكس لاتجاه الكمال الإنساني إذا أخذ على إطلاقه فهو طريق كل المنحرفين

الظالمين المجرمين المفسدين في الأرض قبل مكيافللي وبعده.. في السياسة وفي غير السياسة.

– وللأسف أخذ هذا الاتجاه المستهين بفضائل الأخلاق الإنسانية لتحقيق غايات الأفراد والجماعات حتى غدا شمول الانحراف في الأخلاق نذير دمار عام وشامل لكل الشعوب والأمم التي أخذت تنعدم فيها فضائل الأخلاق الفردية والجماعية والتي تسير وفقًا لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة.

– وقد مال بعض الفلاسفة إلى تأييد فكر وفلسفة (مكيافللي) منهم على سبيل المثال الفيلسوف الإنجليزي (برتراند رسل) الذي قال عن فلسفة مكيافللي (أن فلسفته السياسية علمية وتجريبية مؤسسة على خبرته الخاصة بالشؤون العامة ومعنية بتقديم الوسائل على الغايات المحدودة، بغض النظر عن التساؤل عن ضرورة النظر في كون الغايات حسنة أو سيئة وعندما يسمح الإنسان لنفسه أحيانًا بأن يشير إلى الغايات التي يردمها فإنها تكون بحيث نستطيع جميعنا أن نطرقها وأن كثيرا من القدح المألوف يرجع إلى استنكار المنافقين الذين يكرهون الإقرار بفعل الشر.

وكان يملك ممتلكات واسعة في «فال دي بيزا» و(فال دي أيلزا) يقوم بينهما قصره وقلعته، وكان بيونيسينا، ابن دوتو دي مكيافللي

رئيسًا للأسرة في هذا الوقت، وقد جاء له ولدان، هما كاستيلانو ودونو. وقد اتخذ صغيرهما اسم مكيافللي الذي مؤلفنا من ذريته. وكان شعار الفرع الأكبر من العائلة وهو فرع كاستيلاني يتمثل في نسر فاتح جناحيه على قاعدة لازورية أما شعار فرع مكيافللي، فيتمثل في صليب أزرق، على أرض زرقاء، مثبتة بأربعة مسامير في زوايا الصليب، وتمثل هذا الفرع في نهاية القرن الرابع عشر بفليبو مكيافللي، وكان أبا لولدين هما بنيونسينا ولورنذو، الذي أنعم عليه سيانيزو دي كاستيلاني بقلعة هو نتيسير تولي، وبرعاية عدد من الكنائس وكانت للأسرة أيضًا ممتلكات في سان كاسكيانو، التي اعتزل فيها مؤلفنا فيما بعد، وفي فلورنسا وبونتي فيشو. واشتغلت أسرة مكيافللي في السياسة ونفي جميع أفرادها من فلورنسا في عام 1260م لمدة قصيرة بعد هزيمة معركة مونتابيرتو. ورزق بيتونسينا ولدان هما توتو ونيقولو، الذي انتقلت ممتلكاته بعد موته إلى ولده برنادو وقد ولد هذا عام 1448م وتزوج من بار توليميا نيلي أرملة نيقولو بنيزي، وولدت له أربعة أطفال بينهم صبيان هما توتو ونيقولو (المؤلف) وفتاتان هما بريما فيرا، وجنيفرا. وقد ولد توتو عام 1463م، أما نيقولو الذي قدر له أن يصبح وزير خارجية فلورنسا ولد في الثالث من آيار عام 1469م.

ولا نعرف شيئًا دقيقًا عن تعليم نيقولو، ولكن في وسعنا أن نقول بالنسبة إلى انتمائه إلى أسرة نبيلة وبارزة، شغل أفرادها في معظم العهود مراكز بارزة في فلورنسا كحامل الشعار أو «كمقدمين» وإلى أن والده لم يكن من ذوي الأملاك فحسب، بل كان محاميًا ذا أهمية وأن صديقه الحميم كان مارسيلو فيرجيليو، وهو من الكتاب المعروفين وقد غدا أستاذًا للأدب في عام 1497م، أمكننا أن نستنتج من جميع هذه القرائن أن نيقولو تلقى تعليمًا ليبراليًا أيضًا من الإشارات العديدة التي ترد في كتبه إلى الجوهر والشكل أنه تلقى شيئًا من الدراسات الفلسفية. وتشير كتاباته وإيفاده في مهمات تتعلق بعقد الاتفاقات والمعاهدات إلى أنه درس القانون أيضًا ولا يعقل أن يكون قد أقبل على تعلمها في السنوات التالية من حياته العملية. إذ أن مشاغله الرسمية، وأعماله الحكومية كانت تحول حتمًا دون تمكنه من القيام بمثل هذه الدراسات.

ولا ندري إن كان نيقولو مكيافللي قد تعلم الإغريقية في صباه إذ أن هذه مشكلة معقدة. وقد عقدها أن الكتاب الذي أفاد منه كثيرًا في مطارحاته وهو الكتاب السادس ليوليبرس لم يكن عندما كان مكيافللي يكتب مطارحاته قد صدر في الإغريقية أو اللاتينية بعد، فقد بدأ العمل في ترجمة بولييرس في عهد البابا نيقولا الخامس

(1447 – 1455م) الذي يعتبر مؤسس مكتبة الفاتيكان وقد أتم نيقولاس بيرونس ترجمة الكتب الخمسة الأولى التي طبعت لأول مرة في رومة عام 1473م وفي البندقية عام 1498م ولكن لم تظهر الطبعة الأولى من الكتاب السادس إلا في عام 1520م ولما كنا نعرف أن ميكافللي كان يصنع الكتاب الأول من مطارحاته الذي يستشهد فيه بهذا الكتاب المترجم في عام 1513م فمن الواضح أنه استند أن نسخة مخطوطه من الكتاب السادس المشار إليه ولا ندري إن كانت في اليونانية أو في اللاتينية ويزعم تريانتا فيلينس أن مكيافللي كان يعرف الإغريقية ولكنه لا يقيم أدلة كافية على صحة زعمه وهو يعتمد على ما أصدره هوفمان من قوائم عن الكتب التي كانت قد ترجمت إلى اللاتينية في عهد مكيافللي ولكن هذه القوائم ليست كاملة على أي حال. وكانت جميع المؤلفات التي أوردها تريانتا فيلينس لدعم رأيه قد وجدت في اللاتينية باستثناء الكتاب السادس لبوليبيوس.

ويقيم كراب أدلة أخرى في أطروحته «المصادر الإغريقية التي اعتمدها مكيافللي» فهو يورد سبع فقرات عثر على نظائرها عند مؤلفي الإغريق وتقع فقرتان منها في كتاب «الأمير» وهي تشبه ما جاء في كتاب بلوتارك عن الجمهورية وفقرة في الكتاب الأول من

المطارحات تشبه نظيره لها في كتاب «آثار الرومان» لديونيسيوس هاليطارناسوس وأخرى من مقدمة الكتاب الثاني للمطارحات تشبه ما ورد في بلوتارك وغير ذلك من القرائن المماثلة، لكن كراب لا يجزم بأن القرائن التي قدمها وباتة وحاسمة إذ يحتمل أن يتمكن مثقف عاش في فلورنسا في نهاية القرن الخامس عشر رغم جهله بالإغريقية من الحصول على خلاصات لأية كتب إغريقية يريدها ولا نستطيع الحكم على المدى الذي تأثر به عقل ميكافللي بدراسة التاريخ عندما تقلد المناصب الحكومية لأول مرة، وذلك لافتقارنا إلى الأدلة اللازمة لهذا الحكم ولكن ثمة أدلة وفيرة على تأثره بالأحداث التي وقعت في صباه وفتوته، فلقد كانت الشخصية البارزة والطاغية في فلورنسا في عهد شبابه شخصية لورنزو دي مديشي ثم خلفه في ذلك سافو نارولا الذي لا يقل أهمية رغم كونه من رهبان الدومنيكان وقد مات لورنزو في عام 1492م وكان مكيافللي آنذاك في الثانية والعشرين من عمره وأعدم سافونا رولا بعد ست سنوات أي في الثالث والعشرين من آيار عام 1498م ولم يمض شهر واحد حتى كان مكيافللي يعين في أول منصب مهم من مناصب الدولة وقد وقع حادث ضخم واحد في حياة لورنزو وهو مؤامرة أسرة بازي وكان مكيافللي آنذاك في التاسعة من عمره ولا ريب في أنه قد تأثر تأثيرًا

بارزًا بهذه المأساة المرعبة وقد بان أثرها في كتاباته.

ولا يتحدث مكيافللي كثيرًا عن أسرة المديشي في مطارحاته باستثناء ما ورد على لسانه في وصف: المحاولة الفاشلة التي قام بها آل «بازي» لتدمير سلطانه ويستخدم كوزيمودي مديشي الذي يصفه بأنه «هو الأول في إظهار عظمة آل المديشي في المدينة، كمثال لشرح نظريته في أنه على الإنسان عندما يواجه عاصفة هوجاء أن يحاول تلطيف هذه العاصفة وتهدئة ثائرتها بدلا من أن يحاول إخمادها والقضاء عليها ويذكر أن نيقولر دي أوزانو ارتكب غلطتين، أولاهما عندما فشل في إدراك الخطر الناجم عن تألف نجم كوزيمو دي مديشي الآخذ في الازدياد، والثانية أنه عندما أدرك هذا التألق، أخرج كوزيمو من فلورنسا مما أحدث موجة عارمة من الحنق في المدينة بحيث اضطر إلى استدعائه من جديد وأسند إليه منصبًا لم يكن في استطاعته الحصول عليه لو لم يطرد من المدينة ويعود مكيافللي إلى الحديث عن كوزيمو مرة ثانية في مناسبة مماثلة، فيقول إن خصومه لو لجأوا إلى استنفار عطف الجماهير كما فعل هو، لما اضطروا إلى اللجوء إلى الثورة أو العنف، ويقتبس مكيافللي شيئًا من أقوال لورنزو، ولكنه لا يذكره إلا مرة واحدة باستثناء ورد ذكره في مؤامرة أسرة «بازي» والتحدث عن وفاته قطاعي لا بالجملة،

أما عن بيزو فيقول عنه أنه عندما أشرفت الحكومة التي أقامها آل مديشي اعتمادًا على تأييد الجماهير، على نهايتها في عام 1494م لم تسئ إلى أحد من الناس إلا إلى آل مديشي أنفسهم وعلى الرغم من أن مكيافللي يشير إلى أن فلورنسا كانت في يوم من الأيام سيدة توسكانيا، إلا أنه لا يذكر متى وقعت هذه الفتوحات أو من الذي قام بها، وإن كان ولا شك قد وضع لورنزو دي مديشي نصب عينيه عندما وضع هذه الإشارة وكل ما قاله، أنه كان من الأفضل لفلورنسا لو لم تقم بهذه الفتوحات نظرًا إلى الطريقة السيئة التي أقبعتها في إدارة الدول التابعة لها ويبدو آل مديشي في مكان آخر كزعماء المعارضة لأسرة سوديريني وهناك ما لا يقل عن خمس إشارات إلى مؤامرة «بازي» كان ضياع إرث يونورومي الذي حرم منه آل «بازي» بأمر من المديشي، وهنا يقيم مكيافللي الدليل، على أن من الجهة انتزاع الأملاك من الرعية بدون حق، أو بدون مبرر عادل. أما الإشارات الأربع الباقية فتتعلق بالأخطاء التي ارتكبها المتآمرون ونقلهم أبناء المؤامرة إلى عدد كبير من الناس وإبدالهم لخطتهم وإساءة اختيارهم الشخصي الذي يصلح للعمل ومحاولتهم الخلاص من شخصين في آن واحد، مما يؤدي إلى أن يصبح الناجي منهما أكثر مرارة ومناعة ومن الواضح أن مكيافللي قد درس المؤامرة التي وقعت في فلورنسا

عام 1478م بحذافيرها ودقائقها كلها أما ما يهمه من ناحية أسرة مديشي، فهو أن أفرادها سلكوا سلوك الطغاة المألوف أي خلق النقمة عليهم وعلى أعمالهم، من جراء حرمان الناس من ممتلكاتهم وأنهم عندما فشلت المؤامرة ضدهم، ثأروا ثأرًا فظيعًا من خصومهم.

وتتضح الفئة التي صنف مكيافللي آل المديشي فيها، وضوحًا جليا فيما قاله عنهم في مطارحاته، وفيما امتنع أيضًا عن قوله عنهم فلقد وضعهم في فئة الحكام المستبدين الذين وصفهم في الفصل التاسع من كتابه «الأمير» ذلك لأن كلا من كوزيمو، الذي سيطر بنفوذه على فلورنسا منذ وفاة والده جيوفاني في عام 1429م حتى وفاته هو في عام 1464م، باستثناء فترة قصيرة، ومن لورنز والكبير، حفيده الذي حكم فلورنسا من عام 1469م حتى عام 1494م كانا من المواطنين العاديين رغم بروزهما، وقد أصبحا «أميرين لبلادهما لا باللجوء إلى الوسائل القاسية الفظيعة أو بالعنف الذي لا يطاق. بل بفضل تأييد المواطنين لهما ويختلف الرجلان عن قيصر بورجيا الذي شرح أساليبه في أن قيصر كان يقيم لنفسه دولة جديدة يريد الحفاظ عليها بالقضاء على جميع معارضيه. فيما كان المديشيان قد أصبحا أميرين في مدينتيهما وحاولا الحفاظ على سلطانهما بالأساليب الدبلوماسية لا بوسائل العنف. ومع ذلك

فقد حلت فترة من الوقت، غدا فيه السلطان الذي تعهده آل مديشي بالتنمية والرعاية، والبناء أجيالاً متعاقبة، من الأهمية والشأن، حتى أن مكيافللي، تطلع آونة من الزمن إلى توحيد إيطاليا في ظلهم، وطرد البراءة منها تمامًا. كما تطلع في آونة أخرى من الزمن إلى توحيدها في ظل نجل البابا ألكساندر بورجيا. لهذا السبب وحده أهدى مكيافللي كتابه «الأمير» إلى غويليا نودي مديشي، نجل لورنزو الأكبر ثم حول الإهداء في اللحظة الأخيرة إلى لورنزو العظيم نجل بيزودي مديشي لورنزو الكبير، والذي كان محبوًا بعطف قريبه البابا ليو العاشر وغدا في عام 1516م دوقًا لأوربينو، ولكن آمال مكيافللي منيت بالخيبة في كلتا الحالتين أي في لورنزو وفي قيصر بورجيا، ولهذا لم يهد مطارحاته إلى أحد الأمراء، بل إلى صديقين مغمورين من أصدقائه المقربين ولم يتحدث فيها عن آل مديشي مطريا إياهم، بل على النقيض من ذلك، أخذ يحدد أخطاءهم. ولا ريب في أنه قدر لهم مواهبهم وعظمتهم تمام التقدير، وعرف تمام المعرفة ما عمله أفراد هذه الأسرة لفلورنسا، وقد اعترف هو نفسه في أنه في إطرائه قد خالف قواعد المؤرخين الصادقين واتبع «أسلوب أولئك الذين يضعون تواريخ الأمراء وذوي السلطات» وعلى الرغم أيضًا من إخلاصه في الإعجاب بالحصانة التي أبداها كوزيمو ولورنزو في

إدارة شؤون فلورنسا والتصرف بأمورهما فقد كان واضحًا وصريحًا كل الصراحة. إذا ما قرأنا بين السطور في تأكيده بأنهما تمكنا من الحفاظ على سلطانهما بالرشوة والفساد؟ وأن هذا يعني ضياع الحريات التي كان يقدسها هو وأقرانه من المواطنين وليس ثمة من افتقار إلى الثبات في الموقف الذي اتخذه مكيافللي بالنسبة إلى آل مديشي فهناك أوضاع، يرى مكيافللي أنه لا يمكن إصلاحها إلا إذا صبى شخص في فترة من الفترات بالسلطان المطلق ووضع نصب عينيه توحيد إيطاليا وطرد الغزاة منها ولو حقق المديشيون هذه النتيجة لوجد لهم مكيافللي المبرر للتفوق الذي نشدوه وحصلوا عليه والتسامح معهم بالوسائل التي لجأوا إليها للوصول إلى هذا التفوق ولكنهم لسوء الحظ لم يحققوا شيئًا من هذا مطلقًا وقد عبر إجلالهم للتاريخ البعيد شأنهم في ذلك شأن الحكام الذين أشار إليهم مكيافللي في مقدمة مطارحته لا عن رغبتهم في التعلم من التاريخ ما يمكنهم بقلمه منه، وطريقة ذلك، بل عن «دفعهم ثمنًا باهظًا» في سبيل الحصول على نتف من التماثيل القديمة وفي سبيل تزويق بيوتهم بآثار من الماضي، يمكن لأصدقائهم الإعجاب بها وللفنانين اقتباسها ورسم صور طبق الأصل عنها». وهكذا فإن مكيافللي. لا يتطلع في مطروحاته إلى الأمراء لإنقاذ إيطاليا وإنما إلى «جمهورية»

ترتكز إلى الشعب كتلك التي قامت ذات يوم في روما وليس ثمة من مكان في هذه الجمهورية لأهل الثراء الضخم ذلك لأن ثرواتهم تدفعهم إلى اقتراف الآثام. ولا ريب في أن كل من يسعى للوصول إلى العظمة عن طريق تضليل الجماهير يشكل خطرًا على المجتمع؛ يجب استئصاله في أسرع وقت ممكن وقبل استفحال أمره. ولم يكن سافونارولا أقل إخلاصًا في أفكاره الجمهورية من ميكيافللي نفسه، وكان الدستور الذي وضع في عام 1494م، ينطبق تمام الانطباق على وجهات النظر التي ضمنها سافونارولا في سلسلة من مواعظه الدينية وقد تتضمن هذا الدستور إقامة مجلس أعلى على غرار مجلس البندقية يكون من صلاحياته تعيين جميع القضاة وسن كافة القوانين ونص الدستور على وجود مجلس للشيوخ يضم ثمانين عضوًا ويجتمع مرة واحدة كل أسبوع، لدرس القضايا المهمة، وتقديم النصح إلى مجلس السيادة الذي يضم تسعة أعضاء ويتمتع بالصلاحيات التنفيذية وهناك وزارتان أولاهما تضم تسعة أعضاء وتتولى تصريف شؤون العدالة وثانيتهما تضم عشرة أعضاء وتعالج الشؤون الداخلية، وإدارة دفة الحروب.

ولا يرى ميكيافللي خطأ في هذا الدستور، وإنما الخطأ، من وجهة نظره، قائم في الشخص المسؤول عن وضعه وهو يكشف عن أخطائه

في كل مرة من المرات إلا في فقرة واحدة يتحدث فيها عن نبوءته بمجيء شارل الثامن وقد أشار في مكان آخر هازئًا إلى اقتناع الناس الذين لم يكونوا من الجاهلين أو الأغبياء بأن الراهب جيرولامو سافونارولا قد هبط عليه الوحي من الله مع أن أيًا من هؤلاء الناس لم يره ذات يوم يخرج عن مألوف الآخرين، وإذا ما قيست هذه الواقعة بالمبادئ المقررة في الأقسام الأولى من الفصل وجب اعتبارها فضيلة ولكنها ليست إلى سافونارولا خطيئة كبيرة ويحدثنا مكيافللي عن أن شافونارولا كان الواضع للقانون الذي يسمح للمرء باستئناف القرار الذي يصدر عليه من مجلس الثمانية ومن مجلس السيادة في حالة اتهامه بالخيانة ولكن عندما رفض حتى الاستئاف في المرة الأولى التي وضع فيها هذا القانون في موضع الاختبار لم يصدر عن سافونا رولا أي احتجاج مهما كان وعلى هذا فقد اتضح للجميع بأنه رجل حزبي طموح وهنا كان التحطيم الأول بسمعته ويتحدث إلينا مكيافللي في مكان آخر، فيقول: إنه على الرغم من أن سافونا رولا كان كالنبي موسى، يعترف بضرورة قتل منافسيه بالجملة إلا أنه كان يفتقر إلى السلطة اللازمة للتنفيذ، وأنه على الرغم من استطاعة أتباعه أن يحصلوا له على هذه السلطة. إلا أنهم فشلوا في تفهم حقيقة مراميه مع أنه كان صريحًا في مهاجمته لجميع

العقلاء في العالم ولا ريب في أن مكيافللي قد أدرك تمام الإدراك أن سافونارولا لم يحاول دفع الرعاع إلى العنف، بل على النقيض من ذلك، حاول أتباعه عن اللجوء إليه، وكانت شكوى مكيافللي الوحيدة أن سافونارولا لم يلجأ إلى العنف للخلاص من منافسيه ودعم سلطانه وأنه تبعًا لذلك «حطم النظام الجديد الذي وضعه، ذلك لأن الجماهير عندما فقدت إيمانها به، لم يجد لديه الوسائل الكافية للحفاظ على إيمان المؤمنين به أو لزرعه في قلوب أولئك الذين لم يكونوا من المؤمنين به» وهكذا فقد تمثل مكيافللي، سافونارولا، كمثل بارز على النبي الذي «يفتقر إلى السلاح» وهو لا يهتم بمثل هذا الطراز من الأنبياء، «لأن الأنبياء المفتقرين إلى السلاح كان مصيرهم دائمًا الخراب والدمار، بينما كان مصير الأنبياء المسلحين إلى النجاح» ومن هنا نشأ احتقار ميكافللي لهذه الشخصية التي تعتبر من أعظم الشخصيات التي ظهرت في تاريخ فلورنسا.

وكانت هناك ظاهرة خاصة أخرى، في أوضاع إيطاليا تركت أثرًا كبيرًا في ميكافللي، فقد جاء شارل الثامن إلى إيطاليا في عام 1494م، متظاهرًا بالرغبة في إعادة النظام إلى بلاد مزقتها المنازعات الداخلية والحروب وعندما انسحب منها في العالم التالي تركها في وضع أسوأ من الفوضى عما كانت عليه في السابق

وقد تعاقب على العرش في نابولي من فترة عامين بين 1494م و1496م خمسة ملوك على الأقل وانقسم نبلاؤها إلى شيعتين متخاصمتين تتحاربان، إحداهما ترفع الولاء لبيت أراغون الذي حكم نابولي منذ عام 1442م والثانية مخلصة لأسرة أنجو التي طردها الفونسو الخامس من العرش والتي يمثلها الآن شارل الثامن أما في الدويلات البابوية، فقد أقام النبلاء أنفسهم حكامًا من صغار الطغاة في معظم المدن الكبيرة وكانت أسر كولونا وأورسيني وفيتيلي على استعداد، لتقديم خدماتها لمن يدفع الثمن الأكبر وكان لودفيكو مورو في مدينة ميلان، قد اغتصب الملك من ابن أخيه جيان غاليا زور سفورزا وأبدى كل استعداد للتحالف مع أية دولة يستطيع الاعتماد على سلطانها في توسيع ممتلكاته وتقع البندقية إلى الشرق من ميلان وكان حكامها تواقين لتوسيع ممتلكاتهم للتعويض عن تلك التي خسروها في حروبهم مع الأتراك وكانت تلك الدولة أقوى دول إيطاليا وأوثقها اتحادًا، وأحسنها حكمًا، ولذا فقد باتت مصدر خطر على كل من ميلان وفلورنسا والدولة البابوية أما فلورنسا التي تمكنت من فرض سيادتها على فولتيرا، وأريزو، وكورتونا، وبيستويا وبيزا، فقد كانت تشتبك في صراع دائم مع جاراتها، كجمهورية سيينا الصغيرة في الجنوب، ولو كان في الشمال الغربي، وميلان وجنوة

والبندقية والدويلات البابوية، وكانت تعاني في الأول من كانون الثاني عام 1496م، لم ينفذ القائد الفرنسي أميتراغ وعد ملكه شارل الثامن بتسليمها إلى فلورنسا وهكذا نشبت الحرب وسارعت كل من لوكا وسيينا إلى نصرة أهل بيزا، وكانت إيطاليا تختلف عن فرنسا وألمانيا وأسبانيا وإنجلترا في تلك الأيام في أنها مقسمة إلى مدن ودويلات متنافسة، يتوق بعضها إلى احتلال البعض الآخر والسيطرة عليه، ولكنها أعجز من أن تفعل ذلك، وهنا تضخمت قوة المقاطعات السويسرية التي كانت على استعداد أو أية جمهورية وقد يدفع أو تدفع لها أجورًا طيبة ومنتظمة مما أدى إلى وجود السويسرية أحيانًا في الجانبين المتحاربين يقاتلون بعضهم البعض أو يرفضون فجأة أحيانًا القتال ضد مواطنيهم في جيش العدو.

ونشبت الحرب في عام 1496م بين البابا الإسكندر السادس وبين أسرة الأورسيني واغتيل جيوفاني بورجيا دوق غانديا في روما عام 1497م وكان الفرنسيون قد طردوا من نابولي في عام 1495م ومات الملك شارل الثامن في السابع من نيسان عام 1498م دون أن يتمكن من تحقيق خططه الرامية إلى القيام بغزو جديد لإيطاليا وفشلت مؤامرة في فلورنسا في نيسان عام 1497م لإعادة أسرة مديشي إلى الحكم ونفذ حكم الإعدام في خمسة من كبار مواطنيها

دون أن يسمح لهم بحق الاستئناف، وانتهى عهد سافونارولا في أيار عام 1498م نهاية شنيعة، فقد نفذ فيه وفي اثنين من الرهبان من أتباعه حكم الإعدام شنقًا في ساحة المدينة العامة في الساعة العاشرة من صباح الثالث والعشرين من آيار ثم أحرقت جثثهم وقذف برمادها في نهر الأرنو وتلقى ميكافللي في غضون شهر واحد بعد ذلك أول تعيين له، في منصب مهم من مناصب الدولة ومن المحتمل أن يكون قد عمل قبل هذا التاريخ في وظيفة مغمورة في إحدى دوائر الحكومة، إذ عثر على بعض الرسائل في وثائق الدولة مكتوبة بخط يده، ويرجع تاريخها إلى عام 1492م ومن غير المعقول أيضًا، أن يسند إليه مثل هذا المنصب الهام الذي أسند إليه الآن، لولم تكن له خبرة من نوع ما العمل كمساعد في إحدى الدوائر الحكومية.

مكيافللي في الوظيفة

الفترة الثانية في حياة ميكافللي 1498 – 1512م

كان مارسيلو فرجينو أدرياني وإليساندرو براكاسي يشغلان في عام 1498م منصبي الأمينين الرئيسين (السكرتيرين) لمجلس السيادة في فلورنسا، وقد طرد براكاسي في هذا العام من منصبه وكان نيقولو ميكافللي بين أربعة مرشحين قدموا طلباتهم للحصول على المنصب الشاغر وقد اختاره مجلس الثمانين في الخامس عشر من حزيران وأيد مجلس السيادة بعد أربعة أيام هذا الاختيار، فغدا مستشارًا وأمينًا عامًا للدولة في الرابع عشر من تموز، وهو منصب ظل يشغله إلى أن سقط العهد الجمهوري في المدينة في عام 1512م ويتطلب هذا المنصب كتابه عدد ضخم من الرسائل وإعداد سيل غزير من التقارير وكان ميكافللي يتولى إعدادها، بمنتهى الإخلاص والشعور بالواجب وكان يوفد في أحيان كثيرة في بعثات إلى الدول الأجنبية والإمارات المجاورة كالعضو الثاني في البعثة بعد السفير أو المبعوث وهكذا توافرت له ناحيتان جمع منهما تجاربه

الواسعة الأولى في إدارة شؤونه الدولة الداخلية وتصريفها، والثانية في الاطلاع على شؤون البلاد الأجنبية التي زارها وعلى الوسائل التي يلجأ إليها الأمراء والحكام في الأنحاء الأخرى من إيطاليا.

وكانت المشكلة البالغة الأهمية التي تحتم على فلورنسا أن تحلها في هذه الفترة هي استعادة السيطرة على ميزا وقد دامت الحرب معها ثلاثة عشر عامًا ارتكبت فيها أخطاء عدة وكانت مسؤولية ميكافللي في هذه الآونة أي بين عام 1498م وعام 1509م محصورة في تموين قوات فلورنسا والتعامل مع القادة العسكرية الذين تعاقدت معهم المدينة لخدمتها تحت إشراف مجلس العشرة، وأخذ ميكافللي يدرك بصورة تدريجية، خطأ استخدام القوات المرتزقة أو الأجنبية بصورة لا هم لها إلا التشاص مع بعضها البعض والحصول على أجور أعلى وآمن أن أية دولة لا يمكن أن تكون أمينة على نفسها وحدودها إلا إذا كانت لها قواتها الخاصة بها. وقد دافع عن هذه النظرية باستمرار في مطارحاته، كما أشار إلى الأخطاء الناجمة عن الاستعانة بالجنود الأجانب المرتزقة. وقد آمن بفكرته هذه إيمانًا قويًا حتى أنه تمكن من عام 1506م من إقناع مجلس العشرة بتجنيد كافة المواطنين في فلورنسا القادرين على حمل السلاح ولا ريب أن الفضل في تشكيل هذه القوة الجديدة من المتطوعة: راجع

إلى ميكافللي وحده وأدى ظهور هذه القوة إلى قيام دائرة جديدة في مستهل عام 1507م اسمها «دائرة المتطوعين الجديدة» وعين ميكافللي مستشارًا لها. كما قرر مجلس السيادة. مكافأة له على خدماته، منحه لقبًا من ألقاب النبل والشرف في آيار من العالم نفسه وشخص ما لقيه من نجاح في تشكيل فرق المتطوعة من المشاة فشرع في عام 1510م في إعداد كتائب من الفرسان أيضًا.

وقد أفاض مكيافللي في الحديث عن المتطوعة، أو جيش المواطنين الذي يجب أن يكون قائمًا في كل دولة، وكان يرى أن هذا الجيش يجب أن لا يعتمد كلية على التطوع، ولكنه كان لا يؤمن بالتجنيد الإجباري، فرأى الأخذ بنظام يجمع بين والضغط، لحشد المتطوعين في جيشه الذي يجب أن يكون كبيرًا، ذلك، ذلك لأن الجيش اللجب تحديد دعوة الجيش في أيام العطل والأعياد، إذ رأى مكيافللي، أن لا ضروري هناك للتدخل في أعمال المواطنين العادية، كما رأى أن لا يحمل الخزينة نفقات لا ضرورة لها، بحيث قصر المرتبات على من يخدمون فعلاً في أيام الحروب، وكان جميع المواطنين الذي تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والأربعين يدعون للخدمة العسكرية، ولم يكن الرجل يتولى قيادة جنود من منطقة، مخافة اتساع نفوذه وسلطانه، كما لم تكن مدة قيادته لأية فصيلة أو جماعة

تمتد إلى أجل طويل ويقول مكيافللي إن الدولة التي تسلح مواطنيها إذا اتخذت الاحتياطات اللازمة، لا تشعر بأي خطر فقد تمكنت روما التي سارت على هذا المنوال من الحفاظ على استقلالها أربعمائة عام كما حافظت إسبارطة على حريتها ثمانمائة عام وكان الحفاظ على الجيوش العاملة في أوقات السلام، هو الذي أدى إلى الحروب الأهلية في روما وإلى قيام المؤامرات حتى على الأباطرة الصالحين من أمثال هادريان وماركوس أوربليوس وكومودوس.

وحملته حرب بيزا التي أشار إليها أكثر من اثنى عشرة مرة في مطارحاته على التفكير في قضايا أخرى منها الخطأ في الاعتماد على القلاع في حماية المدن، ووجوب توقع خطط العدو وحركاته والحذر من خطط التضليل المصطنعة التي يصفها العدو والخطأ في تعيين أكثر من قائد أعلى، وفي الميل إلى تجاهل خيرة القواد عندما تكون الأمور هينة رخية ومنها أيضًا الخطأ في إهمال النظام والتقاليد العسكرية والتردد الذي تبديه بعض الجمهوريات الضعيفة، وسهولة خداعها بالإغراق في الوعود.

ويتحدث مكيافللي في مطارحاته أيضًا عن ثورة «أريزو» ويظهر الأخطاء التي تتعرض الحكومات الضعيفة للوقوع فيها وأكد أن من الخطأ أن تقدم الحكومة على عمل غير ناضج وأن تكتفي باعتقال

واحد من عدة متآمرين، كما فعل كو غليلو دي بازي، إذ أن اعتقال هذا الشخص، يحفز المتآمرين الآخرين على العمل.

رفض عرض طيب، أملاً في الحصول على عرض أحسن، كما فعلت فلورنسا في رفضها استسلام أريزو وفقًا لشروط، رآها معقولة ومناسبة ومن الخطأ، عند وقوع الثورات، اللجوء إلى الأساليب المعتدلة أو الحلول الوسطى وليس من الحكمة الإشفاق على المدن الثائرة، ومعاقبة لعنف ضئيل من الثائرين بانتزاع أملاكهم وألقابهم منهم إذ أن هذه الطريقة لم تكن ما اتبعته روما في إخضاع الثورات التي كانت تنشب ضدها. وقد أوضح مكيافللي آراءه في هذا الصدد إيضاحًا كافيًا في التقرير الذي أعده في ذلك الوقت عن طريق معاملة أهالي (سيانا) التي ثارت آنذاك، مما يثير إلى أنه في هذا الوقت المبكر كان مقبلاً على دراسة التاريخ الروماني، رغبة منه في استخدامه كموجه في إدارة دفة الأمور.

الجزء الثاني

مطارحات مكيافللي

الإهـــداء

إهداء المطارحات من نيقولو مكيافللي إلى زنوبي يونريلمونتي وكوزيموروسلتي

تحية أبعث إليكما بهدية وإذا كانت غير لائقة بالالتزامات التي أدينها إليكما فإنها على الأقل أكثر ما يستطيع نيقولو مكيافللي إرساله وقد وضعت فيها كل ما أعرف وكل ما تعلمته من تجاربي الطويلة ومن قراراتي المستمرة في القضايا السياسية ولما كنتما وغيركما من الناس لا تنتظرون مني أكثر من هذا فإنكما لن تشعرا والحالة هذه بخيبة الأمل في أنني لم أبعث إليكما أكثر مما بعثت وقد تألمان لافتقاري إلى الحصافة إذا جاءت القصص التي أرويها رقيقة الحشو كما قد تألمان لأخطائي في التقدير إذا كنت قد ارتكبت في كثير من المواضع أثناء مناقشتي للأمور بعض الهفوات وإذا كانت الحالة على هذا الشكل فلا أدري أينا أكثر دينا للآخر هل أنا أكثر دينًا لكما لأنكما حملتماني على كتابة شيء ما كنت لأكتبه مطلقًا بمحض اختياري أو أنتما لي إذا كان ما كتبته قد فشل في إرضائكما فاقبلا به إذن على

النحو الذي يقبل به الناس الأمور عادة من أصدقائهم حيث تكون لينة المهدى قيمة أكبر من الهدية نفسها وأرجو أن تصدقاني عندما أقول إنني أجد في هذا إغراء لنفسي إذ عندما أفكر في الأخطاء التي قد أكون ارتكبتها في مناسبات أخرى أجد أنني لم أرتكب أخطاء في هذا الكتاب ولذا فقد اخترته على سواه ليكون هديتي إليكما وذلك لأنني في عملي هذا أبدو وكأنني أظهر بعض الاعتراف بالجميل للمنافع التي تلقيتها منكما ولأنني أيضًا أبدو وكأنني قد بعدت عن الطريقة التي ألفها المؤلفون الآخرون وهي إهداء ما يكتبون إلى أمير فيعميهم الطموح والشراهة عن كل شيء آخر ويطوونه على كل ما فيه من مزايا الفضيلة بينما كان لزامًا عليهم أن ينهالوا عليه بالملامة بالنسبة إلى أعماله المخزية. ولتجنب هذه الخطيئة لم أختر الأمراء وإنما أولئك الذين يستحقون بفضل ما لديهم من صفات طيبة لا تقدر ولا تحصى أن يكونوا من الأمراء أولئك الذين لا أنتظر منهم إغرائي بالرتب أو الأوسمة أو المال بل الذين لو أتيح لهم إغداقها لما توانوا عن ذلك لحظة واحدة فمن طبيعة الصرف في الحكم أن يقدر الإنسان الناس على كرمهم لا على قدرتهم على الكرم وأن يعجب بأولئك الذين يستطيعون حكم مملكة ما لا بأولئك الذين يحكمون هذه المملكة فعلاً دون أن يعرفوا طريقة حكمها وهناك بالفعل بعض

الكتاب الذين مدحوا هيروالسراقوزي على الرغم من أنه لم يكن أكثر من إنسان عادي مؤثر فيه على بيرزيوس المقدوني على الرغم من أنه كان ملكًا وذلك لأن هيرو لم تكن تنقص من مزايا الإمارة شيئا إلا وجود الإمارة نفسها بينما كان بيرزيوس لا يحمل من صفات الملك إلا كون ملكًا وعلى هذا تسليا بما كنتما تواقين للحصول عليه سواء أكان ما كتبته حسنًا أو سيئًا وإذا ما أخطأتما ووجدتما آرائي مقبولة فلن أتقاعس عن إلحاق هذا الكتاب ببقية التواريخ كما وعدتكما في البداية والآن استودعكما الله.

الكتاب الأول
تطور الدستور في روما

المقدمة

«يتناول الكتاب الأول تلك الحوادث المتصلة بالمراسيم العامة التي يعتقد المؤلف أنها جديدة بالتعليق ونتائجها وهو يعالج التطور الدستوري في روما منذ أيام الملوك إلى عام 387 ق.م. عندما بدأ احتلال إيطاليا وقد استند إلى الكتب الأربعة الأولى من تاريخ ليفي وتؤلف الفصول العشرة الأولى المقدمة».

لما كان من الخطر جدًا بسبب غريزة الحسد المتأصلة في طبيعة الإنسان أن يكتشف طرقًا وأساليب جديدة ولما كانت هذه الخطورة لاتقل مطلقًاعن اقتحام المجهول بحثًا عن محيطات جديدة وأراض غير معروفة وذلك لأن من شيمة الجنس البشري عامة الميل إلى التقليل من أعمال بعضهم البعض أكثر من الميل إلى إطرائها ولما كنت مدفوعًا دائمًا بالرغبة الطبيعية في العمل دون اكتراث بأي شيء آخر لما فيه الخير للمجموع فقد قررت السير في طريق جديدة

لم تطأها قدم إنسان من قبل وعلى الرغم مما في هذه المهمة التي أخذتها على عاتقي من كبير مشقة إلا أن مما يعزيني أن ثمة أناسًا سينظرون بعين العطف إلى الهدف الذي وضعته نصب عيني من عملي هذا وإذا قدر لقدرتي الضعيفة ولتجاربي المحدودة في الشؤون السائرة. ولمعرفتي الضئيلة بأحداث الماضي السحيق أن تجعل كلها من محاولاتي ناقصة وغير ذات قيمة إلا أنها مع أي حال قد تمهد الطريق لآخرين يتمتعون بقدر أكبر وبالبلاغة في القول والسلامة في الحكم للوصول إلى ما نشدته من طموح وهو أمر إن لم يضف على حمدًا جنبي على أي حال مغبة اللوم والتثريب.

وعندما أرى بنفسي ما تلقاه صور الماضي من احترام وإجلال وكيف يدفع الناس مثلاً في قطعة من تمثال قديم ثمنًا عاليًا للحصول عليه وتشريف بيوتهم موجودة فيها وكيف يتبارى فنانو العصر والبارعون في الفن مع نحت نماذج له ليعيدوا إخراجه في جميع أعمالهم الفنية وعندما ألاحظ من الناحية الأخرى أن ما يقوله التاريخ عن الأعمال المثلى والرفيعة التي قامت بها الممالك والجمهوريات القديمة وقام بها ملوكها وقادتها ومواطنوها ومشرعوها وغيرهم من الذين أضنوا أنفسهم في خدمة بلادهم هي محطة الإعجاب أكثر منها موضع التقليد وإنها كثيرًا ما يعرض عنها الجميع في كل ما

يعملون من صغائر وأن مآثر الأيام السالفة لم يبق منها أثر فإنني أحس فورًا بالكثير من الدهشة والحزن وتزداد دهشتي ويتضاعف حزني عندما أرى الناس يلجأون في المنازعات المدنية التي كثيرًا ما تثور بين المواطنين وفي الأمـراض التي يصاب بها البشر إلى القراءات التي وضعها الأقدمون وإلى ما توصلوا إليه من وصفات طبية فما القانون المدني إلا مجموعة من القرارات التي وضعها المشرعون الأقدمون والتي صاغها مشرعو اليوم في شكل منظم ليسهل علينا تعلمها وتناولها وما الطب في الوقت نفسه إلا سجل للتجارب التي قام بها أطباء الأمس والتي يستند إليها أطباء اليوم في وضع وصفاتهم الطبية وعلى الرغم من كل هذا فإنك لا تجد أميرًا أو جمهورية يعودان في بناء الجمهوريات والحفاظ عليها أو في حكم الممالك وتشكيل الجيوش وإدارة دقة الحروب ومعاملة الرعايا وتوسيع الإمبراطوريات إلى دروس الماضي البعيد وعبره للإفادة منها والحذو حذوها.

وتوسيع الإمبراطوريات إلى دروس الضعف التي قاد الدين العالم إليها ولا إلى الشرور التي خلقها الطموح المشترك مع الكسل في العديد من ممالك المسيحية ومدتها بل إلى الافتقار إلى التقدير الصحيح للتاريخ وذلك بسبب عدم تمكن الناس من إدراك أهمية ما

يقرأونه ومعه تذوق ما فيه من متع ولذة وهكذا فكل ما يحدث هو أنه تتلذذ الجمهرة الغالبة من الناس الذين يقرأون بالاستماع إلى ما فيه من أحداث مختلفة دون التفكير في السير على منوال سيرها وذلك لأنهم لا يكتتون بالنظر إلى أنها صعبة المتناول بل يجدونها مستحيلة التقليد أيضًا وكأن السماء والشمس وعناصر الطبيعة والإنسان قد اختلفت كلها في حركتها ونظامها وطاقاتها عما كانت عليه في الماضي.

ولما كنت أهدف إلى إخراج الناس من هذا الخطل في التفكير فقد رأيت صوابًا أن أكتب تعليقًا على كل ما كتبه تيتوس ليفي من تواريخ لم تقطع سير اتصالها شرور الأيام وسيضم ما أكتبه ما توصلت إليه من نتائج أيضًا بمقارنة أحداث الماضي بشؤونه الحاضر بحيث يتوافر لأولئك الذين سيقرأون ما أكتب أن يعرفوا رأيي وأن يستخلصوا منه بسهولة العبر العملية التي يجب على الإنسان البحث عنها في دراسته للتاريخ وعلى الرغم من صعوبة المهمة إلا أنني أعتقد أنه باستطاعتي بمعونة أولئك الذين شجعوني على القيام بها السير فيها بطريقة تضمن لمن يتبعني فيها أن يقطع شوطًا قصيرًا فقط ليصل إلى المكان الذي استهدفته.

الكتاب الأول

المطارحات من (1 – 12)

أحسن أنواع الحلم

المطارحة الأولى

عن أصول المدائن عامة وروما خاصة

يقول مكيافللي:-

قد لا يدهش من يقرأ تاريخ مدينة روما من ناحية نشوئها ومشرعيها ودستورها إذا وجد أن الفضيلة في هذه المدينة قد حوفظ عليها بشكل عظيم عدة ترونه وإن الإمبراطورية قد برزت إلى الوجود بعد أمد طويل تطورت الجمهورية باتجاهها.

ولما كان الغرض من هذه المطارحة الأولى معالجة أصل مدينة روما ونشوئها فإني أود أن أقول إن جميع المدن في العالم يقوم عليها إما أبناء المكان الذي تنشأ فيه أو غرباء يفدون إليه وقد توجد الحالة الأولى عندما يقوم الأهلون المتفرقون عدة شيع صغيرة بعد أن يجدوا أن من المتعذر عليهم التمتع بالأمن والسلامة لعجز المجموعة الواحدة بسبب أوضاعها وقلة عدد أفرادها عن مقاومة هجوم يقوم به الغزاة ولتعذر اتحادهم للدفاع عن أنفسهم في حالة

وصول العدوان أرضهم لضيق الوقت الذي حتى اتسع نوعًا ما أيضًا لما مكنها من الدفاع عن الكثير من مراكزها المنيعة مما يضطرها إلى التخلي عنها فتتساقط فريسة هينة في أيدي العدو وهكذا تقوم هذه الجماعات رغبة منها في التخلص من الأخطار إما بمحض رغبتها الخالصة أو تنفيذًا لاقتراح يصدر عن إنسان ذي سلطة كبرى في صفوفها بالعيش معًا في مكان واحد تختاره لتجد فيه الراحة في العيش والسهولة في الدفاع عن أنفسها.

ولقد كانت هذه هي الحالة التي سادت أثينا والبندقية وكثيرًا من المدن الأخرى أيضًا ولقد تولى ثيسيوس الزعامة في الإيعاز إلى الأهلين ببناء مدينة أثينا لأسباب لا تخرج عما ذكرت وكان هؤلاء الأهلون متفرقين شيعًا وجماعات قبل بنائها كما قام عدد من الأقوام ببناء مدينة البندقية بحثًا عن المأوى الأمين في هذه الجزر العديدة الواقعة في ذروة البحر الإدرياتيك وتجنبًا لأهوال الحروب التي كانت تنشب يوميًا في إيطاليا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية بسبب وصول مجموعات جديدة من البرابرة وهكذا أخذ هؤلاء الأقوام دون أن يكون على رأسهم شخص معين أو أمير يضع لهم دستورهم يعيشون كمجتمع تسوده قوانين ارتأوا بأنها صالحهم للحفاظ على كيانهم وقد نجحوا في تحقيق غرضهم نجاحًا طيبًا بسبب الهدوء

الذي نعموا به مدة طويلة وذلك لأن البحر من ناحيتهم كان أمينًا من المخارج ولأن الأقوام التي كانت تعيش في إيطاليا فسادًا لم تتوافر لديها البواخر لغزوهم وعلى الرغم من ضآلة هذه البداية الصغيرة إلا أنها كانت كافية للوصول بهم إلى عظمتهم الحالية.

وتقع الحالة الثانية عندما يقوم أناس يمتون إلى عنصر غريب ببناء المدينة وقد يكون هؤلاء الناس من الرجال الأحرار أو من الرجال الذين يتبعون الآخرين إذ أن جاليات المستعمرات تكون عادة من التي يوفدها الأمراء أو المسؤلون عن الجمهوريات لتخفيف ضغط السكان في مدنهم أو للدفاع عن الأراضي الجديدة التي احتلوها والتي يرغبون في الحفاظ عليها بأمن واطمئنان ودون كبير؟ وقد بنى الرومان عددًا من أمثال هذه المدن. وذلك في جميع أنحاء إمبراطوريتهم وقام بعض الأمراء ببناء مدن أخرى لا للإقامة فيها بل لتوسيع شهرتهم وتقويتها كما فعل الإسكندر عندما بنى مدينة الإسكندرية ولما كانت مثل هذه المدن لا تكون حرة منذ مطلع عهدها فإنها على الغالب تحرز تقدمًا إلا فيما ندر وتصبح بفضل ما تقوم به من عمل من عواصم الدولة المعتبرة.

وهذه هي الطريقة التي اتبعت في بناء فلورنسا إذ سواء أبناها جنود وصولا أو بناها الأهلون القادمون من تلال فييزوني اعتمادًا

منهم على السلام الطويل الذي نعم به العالم في عهد أوكتافيان والذي دفعهم إلى النزوح للإقامة في سهول الأرنو فقد بنيت في عهد الإمبراطورية الرومانية ولم يكن في وسعها منذ البداية أن توسع من رقعتها إلا إذا سمح لها كرم الإمبراطور بذلك.

أما المدن الحرة فهي تلك التي يقوم على بنائها أقوام تضطرهم المجاعات أو الأوبئة أو الحروب إلى الارتحال عن مسقط رأسهم تحت قيادة أمير منهم أو دون أية قيادة بحثًا عن مأوى جديد وقد تكون هذه المدن من النوع الذي يعثر عليه هؤلاء المرتحلون في البلاد التي يحتلونها كما فعل موسى أو من النوع الذي يقومون هم على بنائه كما فعل أبنياس مثلاً ويمكن الإحساس بما لدى المنشئ من فضيلة من مشاهدة ما بناه إذ أن بروز المدينة ومظهرها يعتمدان إلى حد كبير على مدى ما لدى الشارع في بنائها من فضيلة قد تبدو في شكلين أولهما اختيار الموقع وثانيهما سن الشرائع والقوانين.

ولما كان الناس يعملون إما بدائع الحاجة أو بمحض الاختيار ولما كانت الفضيلة تتوافر حيث لا يكون للاختيار كبير محل فإن السؤال الذي يترامى إلى الأذهان هو ما إذا لم يكن من الأفضل اختيار مكان قاحل مجدب لإقامة المدينة عليه وذلك محمل أهلها على الجد والعمل بدلاً من اللجوء إلى الكسل والبطالة وفي تلك الحالة يضمن

منشئ المدينة وحدة كلمتهم وصنوفهم بسبب فقر الموقع وتضاؤل إمكانية الخلاف بينهم كما حدث مثلاً في راغوسة وفي غيرها من المدن الأخرى التي بنيت في أماكن مماثلة.

ومثل هذا الاختيار أكثر حكمة وتعقلاً وفائدة بلا ريب لو كان الناس يقنعون بكسب أودهم ولا يتطلعون إلى فرض هذا الأود على عمل الآخرين ولما كان الأمن على أي حال مستحيلاً على الإنسان إلا إذا كان مشتركًا مع السلطان فإن من الضروري تجنب الأماكن القاحلة وبناء المدن في المواقع الهضبة حيث يصبح في مكنة الناس بعد توسع الرقعة بسبب وفرة إنتاج الأرض الدفاع عنها ضد الهجمات والتغلب على كل من تسول له نفسه الوقوف في طريق عظمتها وتقدمها أما الميل إلى البطالة والكسل الذي قد يشجعه وضع المدينة هذا فيمكن التغلب عليه بسن القوانين التي تفرض الحاجة إلى العمل وهو ما لا تستطيع الأوضاع أن تفرضه ومن الخير هنا أن يحتذى حذو أولئك العاقلين من الناس الذين أقاموا في أجمل الأراضي وأكثرها خصبًا وهي أراضٍ قينة بأن تبعث بوفرة نتاجها البطالة والعجز عن التدريب الصحيح من أي نوع كان ولكنهم رغبة منهم في تجنب الكوارث التي قد يأتي بها الكسل جراء وفرة خيرات الأرض فرضوا الحاجة إلى التدريب على أولئك الراغبين في أن يغدو

جنودًا وجعلوا من هذا التدريب طرازًا يفضل كثيرًا في إنتاج أحسن الجنود الذين يفوقون أولئك الذين يعيشون في بلاد قاسية ومجدبة بطبيعتها.

وعلى هذا فإني أرى من الحكمة إقامة المدينة في موقع خصب شريطة السيطرة على خصوبتها عن طريق الشرائع وعندما اقترح الإسكندر الكبير بناء مدينة تخلد اسمه وشهرته أشار عليه دينوقراطيس المهندس المعماري ببنائها على جبل أتوس إذ بالإضافة إلى مناعة موقع هذا الجبل يمكن بناء المدينة على شكل يكسبها صورة بشرية وهذا أمر نادر وبارز كل البروز جدير بعظمة مدينة الإسكندر وسأله الإسكندر ولكن علام سيعيش أهل هذه المدينة؟ فرد دينوقراطيس بأنه لم يفكر في هذا الموضوع أبدًا فضحك الإسكندر من قوله ونبذ فكرة الجبل جانبًا وبنى مدينة الإسكندرية التي قدر لأهلها أن ينعموا فيها بما تقذفه عليهم الأرض من خيرات وما يقدمه لهم البحر ونهر النيل من تسهيلات جمة.

وهكذا تكون روما بالنسبة إلى الذين درسوا تاريخ إنشائها وقرروا أن إينياس هو بانيها مدينة بناها الأجانب أما أولئك الذين قرروا أن روملوس هو منشؤها : فهي بالنسبة إليهم مدينة بناها أهل الموقع أو المكان ولكن سواء أصح هذا الرأي أوذاك فإن القريتين يعترفان

بأنها نشأت كمدينة حرة لا تخضع لإنسان وهما يقران أيضًا كما سنرى بعد قليل بصرامة القوانين التي عاشت في ظلها والتي شرعها روملوس ونوما وغيرهما وأن نتيجة هذه القوانين لم تفلح خصوبة موقعها وتسهيلات وضعها على البحر وانتصاراتها المتكررة وعظمة إمبراطوريتها قرونًا طويلة عدة في إفسادها بل حافظت على غناء فضائلها بحيث لم تفقها أو حتى تضاهيها مدينة أخرى أو جمهورية في إعجاب الناس وتعلقهم بها.

المطارحة الثانية

عن أنواع الحكومات ومن أي نوع كانت حكومة روما

يقول مكيافللي:-

أرى أن لا أتحدث عن المدن التي كانت منذ مستهل عهدها خاضعة لسلطة مدن أخرى وأن أحصر حديثي في المدن التي كانت منذ بداية نشوئها في منأي من أية عبودية خارجية وكانت تحكم طبقًا لرغباتها وحدها سواء أكانت من الجمهوريات أو من الإمارات ولما كانت هذه المدن تختلف في منشئها فقد اختلفت في قوانينها ومؤسساتها. فلقد أتيح لبعضها منذ مستهل عهدها أو بعد قيامها بأمر قصير شخص يظهر في وقت من الأوقات فيشرع لها قوانينها كما حدث بالنسبة لأسبارطة التي سن لها ليكبرجوس شرائعها بينما حصل البعض الآخر عرضًا على هذه القوانين في أوقات متفاوتة بتفاوت الظروف وهذا ما حدث بالنسبة إلى روما مثلاً.

ولا ريب أنها حكومة سعيدة تلك الحكومة الشعبية التي تخرج

رجلاً حكيمًا يستطيع الناس الحياة بأمن ودعة في ظل القوانين التي يضعها لها والتي لا يضطرون إلى تقويمها ولقد ظلت أسبارطة مثلاً تحترم قوانينها أكثر من ثمانمائة عام دون إفسادها ودون أن تحس بإزعاج يهددها أما المدينة التي لم يتح لها الحظ منظمًا عاقلاً ينظم لها شؤونها والتي تضطر هي بنفسها إلى القيام بهذا التنظيم تكون تعيسة الحظ شقية ولعل أتعس منها حظًا تلك التي تكون بعيدة عن النظام وأشقى من هذه كلها تلك التي أخطأت منظماتها طريق الصواب الذي يقودها إلى مصيرها الصحيح والحق إذ يستحيل حتمًا أن تعاد مثل هذه الدول إلى الطريق الصحيح ثانية وقد تتحول إلى مرتبة الكمال الحكومة التي تبدأ بداية طيبة وتستطيع تحسين أحوالها. على الرغم من عدم صحة نظامها إذا أتاحت لها الفرض ذلك. ولكن يجب أن يلاحظ على أي حال أن إدخال النظام إليها ينطوي على بعض الخطر إذ أن قلة من الناس هي تلك التي ترحب بالقوانين الجدية التي تعرض النظام الجديد في الدولة. إلا إذا شعر الجميع بضرورة هذه القوانين بشكل واضح ولما كانت مثل هذه الضرورة لا تنشأ عادة إلا مصحوبة بالأخطار فإن الدولة قد تتعرض إلى الخراب قبل أن تصل القوانين الجديدة إلى مرحلة التمام ولعل فلورنسا هي خير مثل على ما أقول فقد أعيد تنظيمها بعد ما حدث

في أريزو ولكن دستورها تعرض للدمار بعد ما حدث في براتو.

ولما كان هدفي الحديث عن منظمات مدينة روما وعن الأحداث التي أدت إلى كمالها فإنني أود القول بأن الذين كتبوا عن الدول يقولون إنها – أن هذه الدول – لابد وأن تكون منطوية على أحد أشكال الحكم الثلاثة وهي الإمارة وحكم النبلاء وحكم الشعب وأنه على من يقيمون حكومة في أية دولة معينة أن يتبنوا أحد هذه الأشكال الثلاثة طبقًا لما يتفق وأهدافهم.

وهناك آخرون يتولون ويعتقد البعض أن حكمهم أكثر صوابًا أن ثمة ستة أشكال من الحكومات ثلاثة منها سيئة للغاية وثلاثة حسنة في طبيعتها ولكن من السهل إفسادها ولذا فمن الواجب اعتبارها من النوع السيئ أيضًا أما الأنواع الحسنة الثلاثة فهي التي سبق لي ذكرها قبل قليل وتكون الأشكال السيئة الثلاثة تابعة للثلاثة السابقة وتتشابه مع تلك التي ترتبط إليها إلى حد يجعل من السهل جدًا على أية دولة التحول من شكل منها إلى آخر فمن اليسير التحول من الإمارة إلى حكم الطغيان ومن حكومة النبلاء (الارستقراطية) إلى حكم القلة (الأوليغاركي) ومن حكومة الشعب (الديمقراطية) إلى الفوضى. وهكذا يكون من يقوم على تشكيل حكومة ويختار لها أحد الأشكال الثلاثة الأولى قد اختار لها في الواقع حكمًا مؤقتًا إذ ليس

ثمة من سبيل للحيلولة دون تحوله إلى نقيضه وذلك بسبب ما يقوم بين الفضيلة والرذيلة في مثل هذه الأحوال من تشابه.

وترجع هذه الاختلافات في الحكومات بين الناس إلى مجرد الحظ فلقد كانوا يعيشون في الحياة في العالم وعندما كان عددهم قليلاً أشتاتًا متفرقين كالحيوانات ومع تكاثر ذريتهم بدأ الناس يقتربون من بعضهم البعض وحرصًا منهم على تحسين وسائل الدفاع عن أنفسهم شرعوا يتطلعون إلى رجل منهم يكون أكبر قوة وأكثر شجاعة من غيره فينصبونه رئيسًا عليهم ويدينون له بالطاعة.

وهكذا بدأ الناس يتعلمون التمييز بين النبيل والطيب من ناحية وبين السيئ والشرير من الناحية الأخرى وذلك لأن مرأى من يسيئ إلى صاحب الفضل عليه يستفز لديهم الكراهية للمسيئ والعطف على المساء إليه وأخذوا يوجهون اللوم إلى ناكر الجميل وينظرون بعين الاحترام إلى كل من يقدر المعروف لأهله ذاكرين أن عين الإساءات قد توجه إلى كل واحد منهم وهكذا أخذوا رغبة منهم في منع شرور من هذا القبيل يشرعون القوانين ويفرضون العقوبات على كل من يخالفها وظهرت فكرة العدالة إلى حيز الوجود.

وحدث على هذا النحو أن الناس عندما أخذوا يبحثون عن أمير لاختياره شرعوا لا يختارون أشجعهم كما كان الوضع في السابق بل

أكثرهم حكمة وعدالة.

وعندما بدأوا في قبول الأمراء بالوراثة بدلاً من انتخابهم وذلك في المرحلة التي تلت أخذ هؤلاء الورثاء في التدهور بالنسبة إلى أسلافهم وشرعوا يهجرون أعمال الفضيلة ويعتبرون أن على الأفراد أن لا يعملوا شيئًا سوى التفوق على الآخرين في الإنفاق والإقبال على الشهوات والمباذل على اختلاف أنواعها. وهذا أدى إلى تركيز الكراهية على الأفراد الذين يلجأون إلى الخوف متى أحسوا بكراهية الناس لهم مما يؤدي بهم إلى أعمال العنف التي تنتج حكم «الطغيان» وبسرعة متناهية ويكون حكم الطغيان في وقت قصير مصدرًا لسقوط الأمراء إذ أن يولد المؤامرات والدسائس ضد أشخاصهم ويقوم على تنظيمها أناس ليسوا بالجبناء ولا بالضعفاء وإنما من المعروفين بميولهم التحررية وعظمتهم وثرائهم وكفايتهم وذلك لأن مثل هؤلاء لا يستطيعون الرضى بالحياة التي يعيشها الأمراء وتحمل الجماهير السلاح بتحريض من هؤلاء القادة الأقوياء ضد الأمراء وعندما تنتهي من تصفية أمرهم تخضع لسلطان أولئك الذين تنظر إليهم على أنهم محرروها وهكذا يقوم هؤلاء الذين ينطبق عليهم تعبير «الرئيس الفرد» بتأليف الحكومات فيستهلون عهودهم نظرًا لتذكرهم ما عانوه في ظل الطغيان بالحكم طبقًا للقوانين التي يشرعونها ويخضعون

مصالحهم للخير العام ويحكمون ويحافظون على النظام في الشؤون الخاصة والعامة على حد سواء بمنتهى الدقة والضبط، ولكن عندما كانت إدارة الحكم تنتقل إلى أفراد ذريتهم الذين لا خبرة لهم بتقلبات الحظ والذين لم يمروا بفترات عصيبة ولم يكونوا يشاءون القناعة بالعدالة المدنية السائدة فإنهم كانوا يلجأون إلى الطمع والطموح واغتصاب الناس نساءهم مما يحيل حكومات النبلاء إلى حكومات القلة (الأوليفاركي) التي تهمل فيها الحقوق المدنية تمام الإهمال فيقع لهم ما وقع للطاغية من قبل لأن الجماهير تمل حكمهم وتضحى على استعداد لعون كل من يضع خطة لمهاجمتهم وسرعان ما يبرز إنسان يستطيع بمساعدة الجماهير ومساندتها القضاء عليهم.

ولما كانت ذكريات الأمير ما تزال ماثلة في عقول هذه الجماهير ولما كانت معايبة ومخازيه لا تـزال حديثة العهد في واعياتهم ولما كانوا قد تخلصوا من حكم القلة فإنهم يظهرون ميلاً واضحًا إلى عدم العودة إلى حكم الأمـراء ينتهجون إلى نظام حكم الشعب (الديمقراطي) وينظمونه بشكل يضمن عدم تركيز السلطة لأن قلة من الرجال الأقوياء ولا في أمير من الأمراء.

ولما كانت جميع أنواع الحكومات تحظى بالاحترام في مستهل عهدها إلى حد ما يحافظ هذا الطراز الديمقراطي من المحكم على

نفسه أمدًا ما ولكن هذا الأمد لا يطول ولاسيما عندما يكون الجيل الذي قام على تنظيمه قد قضى نحبه ومضى وسرعان ما تسود الفوضى ولا يظل ثمة احترام لا للفرد ولا للموظف الرسمي ولما كان كل إنسان يعمل ما يشاء في ظل عهد كهذا فسرعان ما ترتكب جميع أنواع الشرور والمخالفات وتحل النتيجة المحتومة فتقود الإمارة إلى الحكم إما تلبية لنصيحة إنسان عاقل أو رغبة في الخلاص من هذه الفوضى على أي سبيل وتعود الحلقة من جديد مرحلة مرحلة على النمو الذي فصلت حتى تصل إلى الفوضى ثانية.

هذه هي الحلقة التي تمر بها جميع الحكومات سواء أكانت مستقلة تحكم نفسها بنفسها أو تابعة لحكم أجنبي ولكن يندر أن تعود نفس الحكومة إلى نفس الشكل من الحكم في المرة الثانية وذلك لسبب واحد وهو ندرة تمتع الحكومات بتلك الحيوية التي تضمن لها الصمود أما جميع هذه التقلبات والبقاء بعدها في حيز الوجود وما يحدث عادة هو أن هذه الحكومات وهي تفتقر في هذه الحالة التي يسودها الهرج والمرج إلى المشورة الصادقة والقوة تغدو تابعة إلى دولة مجاورة لها أحسن منها تنظيمًا ولولا ذلك لظلت الحكومات تسير في تلك الحلقة المفرغة من التحول إلى أبد الآبدين.

وعلى ضوء ما ذكرت أرى أن جميع أشكال الحكم التي شرحتها

سابقًا ليست من النوع المرضي أبدًا وذلك لأن عمر الحكومات الطيبة قصير ولأن حياة الحكومات السيئة مليئة بالشرور والآثام وهذا هو السبب الذي يحمل المشرعين العاقلين الذين يعرفون معايبها على الاقتناع عن تبني أي من أشكال الحكم هذه واختيار بديل عنها يتمثل في شكل من أشكال الحكم يشترك فيه الجميع وذلك لأنهم يرون أن هذا الشكل أكثر قوة وثباتًا إذ لو وجد حكم الأمراء والنبلاء والشعب في دولة واحدة لاحتفظ كل من هذه الفئات لنفسه بحق مراقبة الفئتين الأخريين.

وكان ليكرجوس أحد الذين استمتعوا الثناء العاطر على إقامة حكومة من هذا الطراز فلقد عهد في الدستور الذي سند لمدينة أسبارطة إلى كل من الملوك والنبلاء وجمهرة الشعب بمهام خاصة بها وهكذا أدخل شكلاً من أشكال الحكم قدر له البقاء أكثر من ثمانمائة عام مما حقق له الثناء ولمدينته الهدوء والاستقرار.

ولم تكن هذه هي حالة صولون الذي وضع لأثينا شرائعها فقد أقام فيها شكلاً ديمقراطيًا من أشكال الحكم لم يقدر له أن يعمر طويلاً وقضى عليه أن يشهد قبل موته ولادة حكم طاغٍ في ظل بيزيستراتوس وعلى الرغم من أن المدينة قد طردت ورثة هذا الطاغية قبل انقضاء أقل من أربعين عامًا وعلى الرغم من عودتها

إلى ظلال الحرية بعد أن تبنت من جديد شكلاً ديموقراطيًا من أشكال الحكم لشرائع صولون إلا أن هذه الحرية لم تعش طويلاً ولم يتجاوز عمرها هذه المرة المائة عام وعلى الرغم من الحقيقة الواقعة وهي أن عددًا من الدساتير قد سن للحد من غطرسة الطبقة العالية وتطرف طبقة العامة الذي لم يضع له صولون حدودًا أو قيودًا إلا أن حياة أثينا لم تكن طويلة إذا ما قيست بحياة أسبارطة وذلك لأن نظام صولون الديموقراطي لم يمتزج بسلطان الأمراء أو النبلاء.

وننتقل الآن إلى روما فعلى الرغم من الحقيقة الواقعة وهي أن القدر لم يشأ لها أن تحيى بشخص كليكيرجوس يمنحها منذ استهلال عهدها دستورًا من النوع الذي يضمن لها حياة طويلة من الحرية. إلا أن الاحتكاك بين مجلسي العامة والشيوخ قد أدى إلى وقوع أمور كثيرة لعب فيها الحظ الدور الذي يقدر للشارع أن يلعبه أو يؤديه.

وهكذا إذا لم تكن روما قد حصلت من الحظ على عطيته الأولى فإنها قد حصلت حتمًا على عطيته الثانية وذلك لأن تنظيماتها المبكرة على الرغم مما كان فيها من عيوب لم تسر سيرًا خاطئًا وإنما مهدت السبيل نحو الكمال ولأن روملوس وغيره من الملوك استنوا عددًا من القوانين التي تتلاءم مع الحرية وتتوافق معها ولكن لما كان هدفهم إقامة مملكة لاجمهورية بعد أن حققت المدينة حريتها فإن هذه

المملكة كانت تفتقر إلى العديد من التنظيمات اللازمة للحفاظ على الحرية وهي تنظيمات كان من اللازم وجودها بالنظر إلى عدم ضمان الملوك لها وهكذا فعندما فقد ملوكها سيادتهم لأسباب وبطريقة سبق لي أن شرحتها في مستهل هذه المطارحة فإن أولئك الذين طردوهم من الحكم لجأوا فورًا إلى اختيار قنصلين يقومان بأعباء الملك مما أدى إلى أن ما وقع عليه الطرد بالفعل لم يتعد لقب الملك نفسه لا السلطان الملكي وهكذا وجد في ظل الجمهورية الآن وفي هذه المرحلة القنصلان ومجلس الشيوخ مما عنى أن الشكل الجديد للحكم فيها قد ضم عنصرين فقط من العناصر الثلاثة التي سبق لي تعدادها وهما الإمارة والنبلاء ولم يبق هناك إلا العثور على مكان للعنصر الثالث وهو الديموقراطية وقد تم هذا عندما غدا النبلاء الرومانيون من النوع الذي لا يطاق لأسباب سأتولى شرحها فيما بعد مما حمل الشعب على الثورة عليهم ومما دفعهم هم خوفًا من إضاعة كل شيء إلى منح الشعب حصة في الحكم مع احتفاظ مجلس الشيوخ والقنصلية على أي حال بالسلطة الكافية للحفاظ على مركز النبلاء في الدولة.

وهكذا بدأ الشعب يعين ممثليه (التربيون) وأدى تعيينهم إلى إيجاد الكثير من الاستقرار في شكل الحكم في الدولة إذ أن العناصر

اللازمة الثلاثة قد تمثلت فيه ونستنتج من هذا أن روما كانت سعيدة الطالع للغاية لأن الانتقال من الملكية إلى حكم النبلاء ومن الأخير إلى الديموقراطية قد جرى في نفس المراحل ولعين الأسباب التي حددتها في مستهل هذه الأطروحة دون أن يؤدي انتقال السلطة للنبلاء إلى إلغاء النظام الملكي ودون أن يؤدي إشراك الشعب في الحكم إلى انتزاع السلطة كلية من النبلاء ولقد أدى امتزاج العناصر الثلاثة على النقيض من ذلك إلى قيام دولة مثالية كاملة ولما كان الاحتكاك بين العامة والشيوخ هو الذي حققه هذا الكمال فقد رأيت أن أعرض في الفصلين التاليين عرضًا وافيًا الطريقة التي تحقق فيها ذلك.

المطارحة الثالثة

عن طراز الأحداث التي وقعت في روما وأدت إلى ظهور ممثلي الشعب مما حقق للجمهورية كمالها

يقول مكيافللي:-

أشار جميع كتاب السياسة عبر التاريخ الطويل إلى أن هناك عددًا ضخمًا من الأمثلة التي تقيم الدليل على أن الواجب يدعو عند تأليف الدول والتشريع لها اعتبار الناس جميعًا من الأشرار وإلى أنهم ينفسون دائمًا عما في ضمائرهم من الشر عندما تتاح لهم الفرصة للتنفيس عنه. أما القول بأن هذه الاتجاهات الشريرة لا تكون ماثلة للعيان دائمًا وإنما في أوقات معينة فمرده إلى أسباب خفية لا يستطيع من يفتقرون إلى الخبرة في مثل هذه المتناقضات اكتشافها ولكن عنصر الوقت وهو في الحقيقة كما يقال كاشف الحقائق والحنايا يضمن أن يكشف للعيان كل ما كان خفيًا.

ولقد بدا أن الانسجام كان يسود تمامًا العلاقات بين الشعب

ومجلس الشيوخ في روما بعد طرد الملوك الترقونيين وبدا أن النبلاء قد تخلوا عن غطرستهم وأنهم قد أصبحوا يتحلون بما يتحلى به الشعب من روحية ومزاج وأن الجميع حتى الطبقات الوضيعة للغاية منهم يحتملونهم كل الاحتمال ولم يكن تضليل النبلاء ولا الدافع الذي يحملهم عليه واضحين طيلة بقاء الملوك الترقونيين على قيد الحياة وذلك لأن النبلاء كانوا يخشونهم وكانوا يخشون أن يؤدي سوء معاملتهم للشعب إلى قيام المودة بين الشعب والملوك وهذا هو ما دفعهم إلى معاملة الشعب معاملة تنطوي على الاحترام ولكن لم يكد يقضي الملوك الترقونيون نحبهم ولم تكد مخاوف النبلاء تزول حتى بدأ هؤلاء ينفثون ما كانوا يضمرونه في قلوبهم طويلاً من سموم كراهيتهم للشعب وشرعوا يضطهدونه بمختلف السبل والوسائل المتوافرة لديهم.

ولعل هذا يثبت ما سبق لي قوله من أن الناس لا يفعلون الخير إلا إذا اضطروا إلى فعله بدافع الحاجة وأنهم عندما تتاح لهم فرصة العمل كما يشاؤون وتتاح لهم الحرية في الاختيار فإن الاضطرابات والفوضى يصبحان هما المسيطرين وهذا هو السبب الذي يحمل الجميع على القول بأن الجوع والفقر يدفعان بالناس إلى الجد في العمل وأن القوانين هي التي تصلح من أمورهم وتقومها فليس ثمة من

حاجة إلى القوانين طالما أن الأمور تسير سيرًا هانئًا بدونها ولكن عندما تنهار إحدى العادات الفضلى فإن الضرورة تحتم قيام تشريع يحل محلها وهكذا فعندما انهار عهد الملوك الترقونيين وعندما لم يعد الخوف منهم يكبح جماع النبلاء بات من الضروري ابتكار تنظيم جديد يؤدي إلى نفس النتائج والتي كان الملوك قد توصلوا إليها وبعد الكثير من الاضطرابات والشائعات وأخطار الفضائح الناجمة عن المشاحنات بين العامة والنبلاء ابتكر تعيين التربيون (المدافعين عن الشعب) وعهد إليهم بصلاحيات وامتيازات ومراكز تسمح لهم بأن يكونوا دائمًا الوسطاء بين الشعب ومجلس الشيوخ وأن يحدوا من غطرسة النبلاء وجبروتهم.

المطارحة الرابعة

الوفاق بين الشعب ومجلس الشيوخ يجعل من جمهورية روما حرة وقوية.

يقول مكيافللي:-

أرى لزامًا على أن لا أتوانى عن بحث الاضطرابات التي وقعت في روما بين موت الملوك الترقونيين وبين خلق حماة الشعب (التربيون) ولا عن ذكر بعض الحقائق المعينة التي تتعارض مع آراء أولئك الذين يزعمون أن الفوضى كانت تسود جمهورية روما وإن الاضطرابات كانت تعمها وأنه لولا حسن طالعها وفضائلها العسكرية التي كانت تخلق الاتزان مع تلك العيوب لكانت أوضاعها أسوأ حالاً من أوضاع أية جمهورية أخرى وأنا لا أنكر أن الطالع الحسن والتنظيم العسكري قد لعبا دورًا بارزًا في خلق الإمبراطورية الرومانية ولكنني أرى أن وجهة النظر هذه لا تأخذ بعين الاعتبار الحقيقة الواقعة وهي أن التنظيم العسكري لا يكون إلا حيث يكون النظام الحسن وأنه من

النادر أن لا يكون حسن الطالع مرافقًا لهما أيضًا.

وهناك نقاط أخرى ذات علاقة بهذه المدينة وهي جديرة بالملاحظة فمن رأيي أن أولئك الذين يحملون على المنازعات التي وقعت بين النبلاء والعامة ويستهجنونها إنما يغالطون في أسس الأمور التي كانت السبب الرئيسي في محافظة روما على حريتها ويولون عنايتهم الضجيج الذي انبعث عن هذه المشاحنات أكثر من إيلائهم النتائج التي تحققت عنها ما تستحقه من العناية وهي نتائج خيرة حتمًا وهم لا يدركون أيضًا أن في كل جمهورية يكون هناك اتجاهان مختلفان أحدهما للشعب والآخر للطبقة العالية وأن كل تشريع من التشاريع المواتية للحرية لا ينجم إلا عن الصدام الذي يقع بين الطبقتين.

ومن السهل أن يرى الإنسان أن هذه هي النتيجة التي وجدت في روما إذ منذ أيام الملوك الترقونيين حتى عهد «الغراشيين» وهي فترة تمتد أكثر من ثلاثمائة عام لم تكن الفتن التي تقع في روما لتؤدي إلى الإبعاد إلا نادرًا وإلى سفك الدماء إلا في حالات أكثر ندرة ولهذا لا يستطيع أى إنسان أن يعتبر مثل هذه الاضطرابات مؤذية ولا أن يعتبر مثل هذه الجمهورية مجزأة عن ما يرى أنه في غضون هذه الفترة الطويلة لم تبعث إلى المنافي نتيجة للخلافات التي وقعت فيها

أكثر من ثمانية مواطنين أو عشرة ولم تعدم إلا قليلاً لا يذكر أبدًا. ولم تفرض الغرامات على الناس إلا فيما ندر ولا يمكن لأي عاقل أن يصمم مثل هذه الجمهورية بأي حال من الأحوال بوصمة الشقاق فيها بعد أن يرى هذه الحوادث البارزة معه الفضيلة التي وقعت فيها ذلك لأن الأمثلة الطيبة لا تصدر إلا عن الثقافة الطيبة ولا تنجم هذه بدورها إلا عن القوانين الممتازة التي لا توضع في مثل هذه الحالة إلا بعد وقوع مثل هذه الفتن التي يتمايل عليها الكثيرون دون وعي ودراسة لأن كل من يدرس نتائجها لا يجد أنها أدت إلى أي إبعاد أو عمل من أعمال العنف يتنافى مع الخير العام بل أدت على النقيض إلى وضع قوانين وتنظيمات أثمرت النفع للحريات العامة.

وقد يقول معترض إن الوسائل التي استخدمت كانت متوحشة للغاية في طبيعتها وقد يمضي هذا المعترض في حديثه فيقول انظرا إلى الناس كيف كانوا يجتمعون ويصخبون ضد مجلس الشيوخ وكيف أن المجلس كان يندد بالناس الذين يركضون في الشوارع اختلاط الحابل بالنابل وكيف أن الحوانيت كانت تغلق وتخرج جماهير العامة في كتل ضخمة من روما وهي أحداث تكفي لبعث الهلع في نفوس كل من قرأ عنها فكيف بالآخرين ولكنني أرد على هذه الأقوال ذاكرًا أن على كل مدينة أن تؤمن السبل والوسائل التي تستطيع الجماهير

الطموحة أن تجد متنفسًا لها عن طريقها ولاسيما إذا أرادت المدينة أن تفيد من الجماهير في المشاريع المهمة ولقد كانت مدينة روما بين المدن التي أمنت مثل هذه السبل والوسائل إذ عندما كان الشعب يريد قانونًا يسن كان يلجأ إلى إحدى طريقتين إما أن يسلك سلوكًا يشبه ذاك الذي شرحناه قبل قليل أو يرفض التطوع في الحروب وكان من الضروري إرضاء هذا الشعب لتهدئة ثائرته. ويندر أن تكون مطالب الشعب الحر ضارة بالحرية إذ أن هذه المطالب تعود إلى أحد أمرين وهما أن يكون الشعب مضطهدًا أو أن يكون في خوف من الاضطهاد وإذا كانت هذه الانطباعات كاذبة فإن في الإمكان الحصول على العلاج على المنابر العامة حيث يستطيع أي إنسان مسموع الكلمة أن يصعد أحدها وأن يناشد الجماهير الهدوء متحدثًا إليها وموضحًا لها الخطأ في تفكيرها وعلى الرغم من أن الجمهور على حد تعبير «تالي» قد يكون جاهلاً إلا أنه قادر على تبين الحقيقة وهو على استعداد للإذعان عندما يقوم رجل أهل للثقة يبسط الحقيقة أمامه.

فعلى النقاد والحالة هذه أن يكونوا أكثر اقتصادًا في البحث عن أخطاء الحكم في روما وأن يفكروا بأن النتائج الممتازة التي حصلت عليها هذه الجمهورية لم يكن في الإمكان تحقيقها إلا بدوافع ممتازة

أيضًا وهكذا فإذا كانت الفتن قد أدت إلى خلق فئة المدافعين عن الشعب (التربيون) فإنها أي الفتن تستحق الثناء إذ بالإضافة إلى إعطاء الجمهور فرصته في الإدارة عن طريق هذه الفئة فإنها أصبحت الحارسة للحريات الرومانية وهو ما سنراه في الفصل التالي.

المطارحة الخامسة

أيهما أفضل لتولي حماية الحرية فئة النبلاء أو فئة الشعب؟

وأيهما أكثر اندفاعًا وراء خلق الفتن الذين يملكون أو الذين لا يملكون؟

يقول مكيافللي:-

حرص الذين أظهروا التعقل والحكمة في إقامة الجمهوريات على حماية الحريات على اعتبار أن هذه الحماية هي من أكثر الأشياء التي يتحتم عليهم تأمينها ولقد توقف مدى التمتع بالحريات من ناحية طوله وقصره على الكفاية التي أظهرها هؤلاء في تنفيذ ما حرصوا عليه، ولما كانت كل جمهورية تضم طبقتين العالية والوضيعة ففي الإمكان توجيه السؤال عن أي الفئتين أحق بتولي هذه الحماية فلقد عهد الأكاديميون في الماضي وأهل البندقية في حاضرنا إلى الطبقة النبيلة بهذه المهمة. أما الرومان فقد عهدوا بها إلى جماهير الشعب. ومن الضروري والحالة هذه أن نتساءل ترى أي هذه

الجمهوريات كانت موفقة في اختيارها وإذا كنا ننشد العقل والمنطق فإن الحجج يمكن أن تقوم لتدعم كلا من النظريتين أما إذا سألنا عن النتيجة فإن الرد يكون في مصلحة النبلاء وذلك لأن حرية أسبارطة والبندقية قد دامت مدة أطول من حرية روما.

والآن لنبدأ بناحية العقل والمنطق فقد يقال تأييدًا لوجهة نظر الرومان أن حماية أي شيء يجب أن يعهد به إلى أيدي أولئك الذين يكونون أقل رغبة في تملكه لمنافعهم الخاصة وليس ثمة من يفكر أننا إذا سألنا عما ينشده النبلاء وعما تتطلع إليه الجماهير فإن الرد الواضح أن النبلاء يرغبون رغبة شديدة في السيطرة والتحكم بينما لا تنشد الجماهير الشعبية إلا عدم الوقوع تحت السيطرة وتكون الجماهير بنتيجة لهذا حرصت على الحرية لأن أملها اغتصاب السيطرة على الآخرين أضعف من أمل الطبقة العليا في الحصول على هذه السيطرة وهكذا إذا غدت الجماهير حراسًا على الحرية فإن من المعقول أن يفترض الإنسان أنها ستكون أشد عناية بها إذ أن تعذر اغتصابها للسلطان يدفعها إلى الحرص على عدم السماح للآخرين بهذا الاغتصاب.

ويقول مؤيدو وجهة النظر الأسبارطية والبندقية في نظام الحكم أن إسناد الحفاظ على الحرية إلى الأقوياء يؤدي إلى نتيجتين

طيبتين أولاهما إرضاء ما لديهم من طموح لأن وضع في أيديهم يمكنهم من القيام بدور أكثر أهمية في الجمهورية وهذا مما يبعث الرضى في نفوسهم وثانيتهما أنها تحول بين عقول الجماهير القلقة المضطربة وبين الحصول على إحساس بالسلطان وهو ما يثير المشاحنات والمشاكل في الجمهوريات عادة وما يكفي لبعث اليأس في نفوس النبلاء مما يترك مع مضي الزمن نتائج خطيرة ويستشهد هؤلاء المؤيدون لدعم رأيهم بوضع روما نفسها إذ عندما حصلت الجماهير عن طريق المدافعين عنها (التربيون) على السلطان الذي غدا في أيديها لم تقتنع بوجود قنصل واحد يمثلها بل طالبت بأن يكون القنصلان من صنوفها وبعد أن تحقق لها ما أرادته تطلعت إلى المزيد فطالبت بمركز المراقب ومركز قاضي القضاة وغيرهما من المناصب الرئيسية في المدينة ولم يقنعها كل هذا أيضًا بل حفزتها الرغبات المجنونة الهوجاء عينها على أن تشرع في عبادة جميع الرجال الذين رأت فيهم القدرة على استخلاص أكثر ما يمكن لهم من الحقوق من النبلاء وهكذا ظهرت سلطة ماريوس وبدأ الدمار يلحق برومة وعلينا أن نعترف هنا أننا إذا أردنا أن نلقي ثقلاً على كلا الجانبين فإن من المشكوك فيه أن نستطيع تقرير أي الطرفين يجب أن يتولى مهمة الحفاظ على الحرية إذ يستحيل علينا أن نقرر أيًا

من الميلين يكونون أكثر ضررًا للجمهورية هل أهو الميل عند البعض إلى الاحتفاظ بالوضع المقرر القائم أو الميل عند الآخرين للحصول على مثل هذا الوضع.

وإذا ما درسنا جميع المسائل وقررنا الفروق الضرورية توصلنا في النهاية إلى هذه النتيجة وهي إما أن يكون تفكيرك محصورًا في جمهورية تتطلع إلى آفاق إمبراطورية تمامًا كما فعلت روما أو أن يكون تفكيرك متجهًا إلى جمهورية تقنع بوضعها الراهن ولا تحاول تجاوزه في الحالة الأولى عليك أن تفعل كل ما فعلته روما أما في الحالة الثانية فمن السهل تقليد البندقية وأسبارطة كما سأحاول البيان في الفصل المقبل.

وإذا ما انتقلنا الآن إلى موضوع أيهما أكثر ضررًا في الجمهورية: الذين لا يملكون والذين يريدون أن يملكوا أو أولئك الذين يمكلون والذين يخشون أن يخسروا ما يمكلونه فإنني أود أن أشير إلى أنه عندما اختير ماركوس مينينيوس ديكتاتورًا وعين ماركوس فولفبوس مسؤولاً عن الفرسان. وكان كلاهما من صفوف العامة وذلك للتحقيق في بعض المؤامرات التي حيكت في كابو ضد روما فقد خولهما الشعب الصلاحيات اللازمة للتحري في روما أيضًا عن أولئك الذين يدفعهم الطموح إلى الوصول إلى منصب القنصلية

وغيره من المناصب في المدينة بطرق غير مشروعة وبدا للنبلاء أن هذه السلطات التي أسندت إلى الديكتاتور كانت طعنة لهم في الصميم فأخذوا يروجون في روما الشائعات التي تقول إن النبلاء لم يكونوا هم الطامعين في هذه المناصب ولم يكونوا هم الذين يعملون للوصول إليها بسبل غير مشروعة بل إن الطامعين فيها هم من العامة الذين لا يملكون الفضائل ودماء النبالة التي يستطيعون الاتكال إليها ولذا فقد لجأوا إلى الأساليب المعوجة لتحقيق مطامحهم في هذه المناصب واتهموا الديكتاتور نفسه في الحقيقة بهذه الأساليب وقد اكتسب هذا الاتهام وزنًا كبيرًا إلى الحد الذي أرغم مينينوس بعد أن ألقى خطابًا نفى فيه هذه المثالب التي يروج لها النبلاء على الاستقالة من منصب الديكتاتورية والتقدم إلى الشعب يعرض عن أعماله ليحاكمه عليها وقد دافع عن نفسه دفاعًا حارًا وبرأه الشعب من التهم المنسوبة إليه.

وأثيرت أثناء المحاكمة قضية الذين «يملكون» والذين «لا يملكون» وأي الفريقين أكثر طموحًا بالنظر إلى أن شهواتهما معًا قد تغدو السبب في الكثير من الاضطراب وتنجم مثل هذه الاضطرابات في الحقيقة وعلى كل حال عن الذين «يملكون» إذ أن الخشية من ضياع ما يملكونه تخلق لديهم نفس الميل الذي نجده عند أولئك الذين

يطمعون في المزيد إذ أن الناس يميلون إلى الاعتناء بأن ليس في وسعهم صيانة ما بأيديهم والحفاظ عليه إلا إذا حصلوا على المزيد على حساب الآخرين يضاف إلى هذا أن من بأيديهم الشيء الكثير يستطيعون إحداث التبدلات التي يشاءونها بسرعة أكبر وفعالية أشد ولكن تصرفاتهم التي تنطوي على الفساد والابتزاز تثير من الناحية الأخرى في عقول الذين «لا يملكون» الرغبة في الامتلاك إما للثأر لأنفسهم من أولئك الذين سبق لهم أن ابتزت أموالهم أو لتحقيق الرغبة في الاشتراك في تلك الثروات ومعالم النبل والتكريم التي يعتبرون أنفسهم ضحايا بالنسبة إليها إذ حرمهم الفريق الآخر منها لكي يستأثر هو وحده بحق التمتع فيها.

المطارحة السادسة

هل كان في الإمكان إقامة حكم في روما يقضي على الشحناء بين الشعب والنبلاء؟

يقول مكيافللي:-

كنا نتحدث قبل قليل عن النتائج الناجمة عن أوجه الخلاف بين الشعب ومجلس الشيوخ ولما كانت هذه الخلافات قد استمرت في عهد «الفراتشيين» الذين تشبهوا بالملوك إذ تحولت آنذاك إلى الأسباب التي أدت إلى القضاء على الحرية فقد يتبادر إلى ذهن أي إنسان أن يتساءل هل كان في استطاعة روما أن تحقق الأشياء المجيدة التي حققتها لو لم توجد هذه الخلافات وهنا يبدو لي أن من الجدير أن نبحث فيما إذا كان في الإمكان إقامة نظام للحكم في روما من شأنه تبرير هذه الخلافات وإزالتها لو قدر له أن يقوم وللبحث في هذا الموضوع أرى لزامًا علينا أن ندرس أوضاع الجمهوريات التي كانت في فجوة من العداوات والفتن والتي تمكنت مع ذلك من التمتع بحياة طويلة من الحرية وأن تتحدى أشكال حكوماتها لنرى هل كان

في الإمكان تطبيقها في روما.

وقد سبق لي أن أشرت أن أسبارطة تقوم بين الدولة القديمة أنموذجًا على هذه الجمهوريات كما تقوم البندقية بين الدول الحديثة طرازًا لها فقد أقامت أسبارطة لها ملكًا يحكمها وإلى جانبه في الحكم مجلس صغير للشيوخ أما البندقية فلم تميز بين مختلف الأسماء بالنسبة إلى المشتركين من أصحابها في الحكومة بل صنفت جميع اللائقين بالمناصب الإدارية في مصنف واحد أطلقت عليه اسم النبلاء أو السادة وكان الفضل في هذا الأسلوب للخط وحده لا لحكمة مشرعيها فإن الكثيرين من الناس الذين تجمعوا حول هذه الشطآن الرملية التي تقوم عليها المدينة الآن والذين اختاروها مقرًا لهم بالنسبة إلى الأسباب التي سبق لي شرحها أخذوا يزدادون عددًا إلى أن بلغوه حدًا تطلب وضع الشرائع اللازمة لتنظيم حياتهم إذا أرادوا الاستمرار فيها وهكذا ابتكروا شكلاً جديدًا لحكومتهم وكانوا قد ألفوا الاجتماع إلى بعضهم البعض للتحدث في شؤون مدينتهم وهكذا قرروا عندما بدا لهم أن عدد سكان المدينة أصبح كافيًا لتشكيل كيان سياسي حديثًا إلى المدينة للعيش فيها في شؤون الحكومة وعندما وجدوا مع مضي الزمن أن هناك عددًا كبيرًا من السكان في المدينة قد حيل بينهم وبين الحكم ورغبة منهم في إضفاء

صفة الاحترام على الحاكمين أطلقوا عليهم اسم السادة النبلاء وعلى الباقين اسم العامة.

ويمكن وجود مثل هذا الشكل من أشكال الحكومة وأن يدوم دون أية فتنة أو اضطراب عندما أقيمت الحكومة سمح لجميع المقيمين في البندقية بالعمل في الحكومة ولم يكن ثمة سبيل لأي تذمر أو شكوى ولم تتح في الوقت نفسه لأولئك الذين وفدوا فيما بعد إلى المدينة للإقامة فيها والذين وجدوا شكل الحكم فيها وطيد الأركان الفرصة أو الأسباب للتذمر أو خلق الفتنة فليس هناك من مبرر لهم لإشعال أية فتنة لأنهم لم يحرموا من أي شيء ولم تتح لهم الفرصة لأن الحكومة تقبض على ناصية الأمور بيد من حديد ولا تستخدمهم في أية قضايا قد تمكنهم فيما بعد من الحصول على السلطة يضاف إلى هذا أن عدد الوافدين فيما بعد إلى البندقية للإقامة فيها لم يكن كبيرًا إلى الحد الذي يمكنهم من إفساد التوازن بين الحكام والمحكومين وذلك لأن عدد السادة كان معادلاً لعدد الوافدين الجدد أوأكبر منه وهذه هي الأسباب التي مكنت البندقية من إقامة هذا الشكل من أشكال الحكم والحفاظ عليه أمدًا طويلاً ودون تعرض لفترة انقطاع.

وكانت أسبارطة تعيش كما قلت في ظل ملك يحكمها ويقوم إلى

جانبه مجلس صغير للشيوخ وقد تمكنت من الحفاظ على نفسها بهذه الطريقة مدة طويلة وذلك لأنها لم تكن تضم إلا عددًا قليلاً من الناس ولم تكن تسمح للأجانب بالمجيء إليها والإقامة فيها يضاف إلى هذا أن المدينة طبقت قوانين ليكيرجوس وشرائعه وأسهمت في شهرته ولما كانت هذه القوانين تفرض طاعتها واحترامها فقد بددت جميع أسباب الاضطراب مما أدى إلى أن يعيش الأسبارطيون موحدين وفي وئام مدة طويلة من الزمن ويعزى السبب في هذا أن قوانين ليكيرجوس ضمنت المساواة في الملكية دون أن تعد كثيرًا على المساواة في المراتب وكان الجميع يشتركون أيضًا في حياة الفقر على قدم المساواة ولم تكن لدى جماهير العامة أية مطامح وذلك لأن المناصب في المدينة لم تكن في متناول الجميع وإنما في متناول فئات قليلة ليس فيها فئة العامة إذ كانت محرومة من المناصب بل كانت في الواقع لا ترغب فيها لأنها لم تشعر قط بأن النبلاء قد أساءوا معاملتها ويرجع الفضل في ذلك إلى المركز الذي كان يتبوأه ملوك أسبارطة إذ لما كانوا محاطين بالنبلاء في المملكة من كل ناحية فقد رأوا أن الطريقة المثلى للحفاظ على مراكزهم هي حماية العاقد من الإجحاف والظلم وهكذا لم تخش العامة قط من السلطان كما لم ترغب فيه وقد أدى انعدام خشيتها منه ورغبتها

فيه إلى عدم قيام أية فرصة للتنافس بينها وبين النبلاء وإلى عدم ظهور أي أساس للاضطرابات وكان في مكنة الجميع أن يعيشوا في وحدة ووئام أمدًا طويلاً. ويرجع الفضل في قيام هذه الوحدة من الناحية الأخرى إلى عاملين أولهما ضآلة عدد سكان أسبارطة مما سهل مهمة الحكم على القلة وثانيهما عدم السماح للأجانب بالمجيء إلى الدولة مما أبعد عنها خطر الإفساد أو التعرض للعصيان وعدم الإذعان مما يجعلها صعبة القياد على القلة التي تتولى حكمها.

وعلى ضوء جميع هذه الدراسات اتضح أنه كان من الضروري بالنسبة لمشرعي روما إذا أرادوا لمدينتهم البقاء في هدوء ودعة كالدول التي سبق ذكرها أن تتبع إحدى طريقتين أما تقليد البنادقة وعدم استخدام العامة في الحروب أو احتذاء حذو الأسبارطيين وعدم السماح للأجانب بالوفود إلى مدينتهم وآثرت روما أن تبع الطريقتين في وقت واحد وأتاحت بعملها هذا لعامتها القوة والتكاثر والفرص التي لا حد لها لإحداث الاضطراب ولو كانت حكومة روما من الناحية الأخرى من النوع الذي سعى إلى المزيد من الهدوء لنجم عن ذلك مصدر وهن جديد وهو أن تصاب بالمزيد من الضعف بسبب قطعها عن نفسها ذلك المصدر الرئيسي الذي مكنها من تحقيق العظمة التي وصلت إليها وبذلك تكون بسعيها وراء إبعاد

أسباب الاضطراب قد انتزعت من حيازتها أسباب التوسع أيضًا.

وهكذا ففي جميع الشؤون الإنسانية التي يلاحظها المرء يرى من يتولى درسها تعذر إزالة أي مصدر من مصادر الإزعاج فيها دون أن يؤدي ذلك إلى ظهور مصدر إزعاج جديد فإذا أردت مثلاً أن يكون لديك شعب كبير وأن تجهز هذا الشعب بالأسلحة اللازمة لإنشاء إمبراطورية ضخمة فإنك بعملك هذا تكون قد جعلت منه شعبًا صعب المراسي لا يسهل عليك قيادة أما إذا أبقيت عليه صغيرًا أو منعت عنه السلاح بحيث تضمن السيطرة عليه ثم حصلت على ممتلكات جديدة فإنك توخي نفسك لخطر إضاعتها أو لخطر والخسارة بحيث تغدو تحت رحمة كل من تسول له نفسه مهاجمتك وعلى هذا فإن على الإنسان أن جميع المناقشات أن يدرس أي الطرق التي قد يتتبعها أقل انطواء على الإزعاج وعليه تبعًا لذلك أن يسير في هذا الطريق على أنه الأفضل والأمثل إذ لا يمكن للإنسان أن يجد أية قضية تكون على درجة من الوضوح والصراحة بحيث لا تتعرض للتشكك والتساؤل وكان في وسع روما بالطبع أن تقلد أسبارطة وأنه تعين أميرًا لها ذو ملكًا يحكم مدى الحياة وأن تجعل من مجلس شيوخها مجلسًا ضيق النطاق ولكنها في مثل هذه الحالة ستعجز عن أن تجنب نفسها مغبة تكاثر سكانها سعيًا وراء إقامة إمبراطورية

عظيمة كما أن اختيار ملك مدى الحياة ومجلس صغير للشيوخ لم يكن ليساعدها كثيرًا في قضية الوحدة.

وعلى هذا فإذا قدر لإنسان أن يكون في سبيل إقامة جمهورية جديدة فإن عليه أولاً أن يتحرى ما إذا كانت جمهوريته ستتسع في ممتلكاتها وفي قوتها كما فعلت روما أو أنها ستعيش ضمن حدودها الضيقة وعليه في الحالة الأولى أن يقيمها على غرار ما قامت عليه روما وأن يتوقع ظهور مختلف أنواع المشاكل والفتن فيها شريطة معالجتها بخير طريقة ممكنة إذ أن مثل هذه الجمهورية ستظل إذا لم يكن عدد سكانها كبيرًا ولم يكونوا مسلحين أيضًا عاجزة دائمًا عن النمو أوعن الحفاظ على ما تملكه في حالة نموها أما إذا آثر الحالة الثانية ففي وسعه أن يقيمها على غرار أسبارطة أو البندقية ولكن لما كان الوسع يشبه السم بالنسبة إلى جمهوريات من هذا النوع فإن من الواجب بذل كل جهد للحيلولة دون توسعها لأن هذا التوسع إذا ارتكز إلى جمهورية ضعيفة لم يعن إلا مجرد الدمار وانحراب وقد وقع هذا بالنسبة إلى كل من أسبارطة والبندقية أيضًا إذ تمكنت الأولى من إخضاع جميع بلاد اليونان لسيطرتها ولكنها سرعان ما اكتشفت وفي لحظة مهمة للغاية في حد ذاتها ما في أسسها من ضعف وذلك عندما أعلنت «طيبة» الثورة عليها بتحريض من بيلوبيداس وما عتمت

المدن الأخرى أن حذت حذوها فانهارت الجمهورية كلها انهيارًا تامًا وتمكنت البندقية بصورة مماثلة من احتلال القسم الأكبر من إيطاليا لا بفضل قوة سلاحها بما لديها من مال وفير وبما تميزت به من دبلوماسية دقيقة ولكن عندما تعرضت قوتها إلى محك التجربة والاختبار فقدت كل شيء في معركة واحدة.

وعلى ضوء ما تقدم كله أجد نفسي واثقًا كل الثقة أن إقامة جمهورية يقصد لها البقاء طويلاً يتطلب وضعها على غرار ما كانت عليه أسبارطة والبندقية على أن يشرع في تقوية مركزها وجعله منيعًا؟ بحيث تصبح صعبة المراس على كل من يحلم في الاستيلاء عليها عن طريق هجوم مباغت يقوم به عليها وعلى أن لا توسع من الناحية الأخرى إلى الحد الذي يظهرها بمظهر من يبعث الرهبة والفزع عند جيرانه ولا ريب أنها ستتمكن بهذه الطريقة من التمتع بشكل الحكومة الذي اختارته لنفسها أمدًا طويلاً ولا تشن الحروب في العادة على الدول إلا لسببين أولهما الرغبة في إخضاعها وثانيهما الخشية منها وإذا ما اتبعت الاحتياطات السابقة انعدم هذان السببان وذلك لأن تحصين الدولة وجعلها منيعة بحيث يتعذر الاستيلاء عليها عن طريق الهجوم يبعد فكرة المحاولة نفسها عن كل طامع في السيطرة عليها وإذا كانت في الوقت نفسها راضية

عما تملكه واتضح عن طريق الاختبار أن لا مطامع لها فلن يدور في خلد أحد شن الحرب عليها ليدرأ عن نفسه خطر هجومها عليه وهو خطر يخشاه ويفزع منه ولاسيما إذا نص دستورها ونصت شرائعها على تحريم التوسع وليس لدي أدنى شك في أن الحفاظ على مثل هذا التوازن يؤدي إلى وجود حياة سياسية أصيلة وإلى سيادة الهدوء والطمأنينة في مثل هذه المدينة.

ولما كانت جميع القضايا الإنسانية من الناحية الأخرى في حالة مستمرة من الحركة والتمدد ولا يمكن لها أن تقف جامدة راكدة فإن هذه القضايا تكون معرضة دائمًا إما إلى التحسن أو إلى التدهور والانهيار وقد تدفعك الضرورة إلى القيام بأعمال كثيرة قد لا يقف التعقل والمنطق إلى جانبها وهكذا فإذا أقيمت إحدى الدول على أساس الحفاظ على الوضع الراهن دون أي تطلع إلى توسع أو تمدد ثم دفعت بها الضرورة إلى التوسع فإن مبادئها الأساسية تنقلب رأسًا على عقب وسرعان ما تصبح معرضة للخراب أما إذا آثرت السماء من الناحية الأخرى أن تكون كريمة معها وأن تجنبها أخطار الحروب فإن الكسل والتراخي سرعان ما يعرضانها إما إلى التخنث أو إلى تعدد الشيع والأحزاب وكلا الأمرين يؤدي بصورة فردية أو مجتمعة إلى انهيارها.

ولما كان من المستحيل في رأيي الإبقاء على التوازن قائمًا بشكل رائع يضمن استمرار سير الأمور في هذا الطريق الوسط المعتدل فإن من واجب كل من يقيم جمهورية أن يدرس احتمال قيامها بدور أكثر كرمًا وشرفًا. وأن يجعل منها في حالة اضطرارها إلى التوسع بدافع الضرورة دولة قوية تستطيع الحفاظ على ما امتلكته وهكذا إذا عدنا إلى النقطة الأولى التي بدأنا والتي أثرناها فأنا مقتنع بضرورة تبني الطراز الروماني للدستور لأي طراز آخر وذلك لأن العثور على طريق وسط بين النقيضين المتباعدين أمر متعذر وغير ممكن أما المشاحنات بين العامة والشيوخ فيجب النظر إليها على أنها إزعاج لابد منه لتحقيق العظمة التي وصلت إليها روما وبالإضافة إلى الأسباب التي سبق لنا تعدادها لإظهار ما لسلطة المدافعين عن الشعب (التربيون) من ضرورة لحماية الحرية فمن السهل علينا أن نرى الفوائد التي يمكن للجمهورية أن تجنيها عندما تكون هناك سلطة تستطيع توجيه الاتهامات إلى الحاكم وهي سلطة كانت ضمن الصلاحيات التي خولها المدافعون عن الشعب.

المطارحة السابعة

أهمية المقاضاة العلنية في الحفاظ على الحرية في الجمهورية

يقول مكيافللي:-

ليت هناك سلطة أكثر نفعًا وأشد ضرورة للعناية بالحريات في الدولة من تلك التي تمنح إلى أولئك الذين يندبون للعناية بهذه الحريات والتي تخولهم مقاضاة بعض المواطنين الذين يرتكبون الجنح والجرائم المؤذية لحرية لدولة أمام جماهير الشعب أو أمام بعض القضاة في المحاكم ولمثل هذا التنظيم فائدتان نافعتان كل النفع في حياة الجمهوريات أما الفائدة الأولى فهي أن هذا التنظيم يحمل المواطنين خوفًا من القضاء والاتهام على تجنب القيام بأي عمل يضر بمصلحة الدولة لأنهم إن حاولوا ذلك تعرضوا للعقوبة مهما كانت منازلهم ومهما علت مراتبهم وأما الفائدة الثانية فهي أن يؤمن المتنفس للمشاعر السيئة التي قد يحس بها الأهلون في بعض المدن تجاه مواطن معين لسبب أو لآخر وقد تنمو على الزمن وإذا

تعذر وجود هذا المتنفس تفاقمت المشاعر إلى الحد الذي يدفعها إلى القيام بأعمال غير طبيعية وبأساليب شاذة قد تطيح بالجمهورية كلها في مهاوي التهلكة والكارثة فليس ثمة من وسيلة أفضل لدعم الجمهورية وتقوية مركزها من مثل هذه التنظيمات التي تؤمن عن طريق القانون المتنفس الصالح للمشاعر المتقلبة التي تفسد على الجمهورية أمنها وهدوءها.

ويمكن التدليل على هذه الحقيقة بعدد من الشواهد والأمثلة لعل في مقدمتها ما أورده تيتوس ليفي عن كوريو لانوس ويحدثنا ليفي بأنه عندما اشتد برم النبلاء بالعامة لاعتقادهم بتوسع سلطانهم عن طريق تعيين حماة الشعب (التربيون) وعندما حلت بمدينة روما المجاعة من جراء ندرة المؤن فيها مما أرغم مجلس الشيوخ على طلب القمع من صقلية اقترح كوريو لانوس وكان خصمًا للعامة أن الوقت قد حان لإيقاع العقوبة بهم وحرمانهم من السلطات التي حصلوا عليها على حساب النبلاء وهكذا أشار كوريولانوس بالإبقاء على العامة جياعًا ونصح بعدم توزيع الحنطة المستوردة عليهم وعندما وصلت نصيحته إلى أسماع الشعب ثار ثائره واشتد سخطه على الرجل وبلغ هذا السخط حدًا كاد يعرض للقتل عندما كان يغادر مجلس الشيوخ لو لم يسرع حماة الشعب (التربيون) إلى الدفاع عنه ولا ريب في أن

المرء يرى في هذا الحادث صحة ما سبق لي قوله وهو ما في لجوء الجمهوريات إلى خلق متنفس مشروع لغضب الجماهير من ضرورة وجدوى ولاسيما بالنسبة إلى مواطن معين وذلك لأن انعدام الطرق الطبيعية يدفع الجماهير إلى طرق وأساليب غيير عادية تؤدي حتمًا إلى نتائج أكثر سوءًا من الطرق العادية.

والسبب في هذا أنه على الرغم من احتمال ارتكاب الخطأ عند إيقاع العقاب بمواطن بالطريقة العادية إلا أن من النادر أو من المستحيل أن يقع أي اضطراب في الجمهورية إذ لا يكون هناك عند تنفيذ الحكم مجال لاستئنافه إلى قوات خاصة أو أجنبية ومثل هذه الحالات هي التي تؤدي إلى انهيار الحريات المدنية وعلى النقيض من ذلك فإن القوة التي تستخدم تكون صادرة عن سلطة عامة تعمل ضمن حدود معينة ولا تحاول هذه القوة تخطي هذه الحدود للقيام بأعمال قد تؤدي إلى دمار الجمهورية، ولا أرى بي حاجة إلى دعم هذا الرأي بإيراد أمثلة أخرى من العصور القديمة بالإضافة إلى المثل الذي أوردته عن كوريولانوس. إذ يجب في هذا الصدد على الجميع في أي حال من الأحوال إمعان النظر في الويلات التي كان من المحتوم أن تتعرض لها الجمهوريات الرومانية لو تمكنت الجماهير من قتله على ذلك النحو الفوضوي إذ أن هذا القتل سيكون عملاً من

أعمال الانتقام الشخصي الذي يستثير الخوف مما يؤدي إلى القيام بعمل دفاعي لدرء الخطر وهذا يقود بدوره إلى حشد الأنصار الذي يعني في حد ذاته تأليف الأحزاب في المدينة وهو ما كان يقضي حتمًا بسقوطها وانهيارها أما وقد سويت القضية على أي حال على أيدي أشخاص مزودين بالسلطة اللازمة فلم يعد ثمة منفذ لوقوع الشرور التي كانت ستنجم حتمًا لو سويت القضية عن طريق السلطة الفردية.

ولقد رأينا في عصرنا الحاضر ابتكارات أدخلت في جمهورية فلورنسا بسبب عجز الجماهير عن إيجاد المنفذ الطبيعي للأهواء التي استثارها أحد المواطنين من أبنائها في نفوسهم وقد وقع هذا في الوقت الذي غدا فيه مركز فرانسيسكو نالوري في المدينة مشابهًا لمركز أي أمير في مدينة أخرى وقد اعتبره الكثيرون رجلاً طموحًا ينتظر منه أن يلجأ بسبب جرأته وشدة نشاطه إلى أساليب غير دستورية ولما لم يكن هناك سبيل آخر لمقاومته إلا عن طريق تشكيل حزب منافس فقد نتج عن ذلك أنه شرع في جمع الأعوان لحماية نفسه وذلك لأنه لم يكن يخشى شيئًا إلا إذا اتخذت خطوات غير استثنائية ولما لم تكن هناك من الناحية الأخرى لدى خصومه وسائل عادية متوافرة للقضاء عليه فقد حزموا أمرهم على استخدام

وسائل أخرى وهكذا قرروا حمل السلاح ضده ولو تمكنوا في مثل هذه الحالة من معارضة فالورى بالوسائل الدستورية لتحقق وضع حدا لسلطته دون الإضـرار بأي شخص آخر عداه أما وقد دعت الحاجة إلى اتباع الأساليب غير الدستورية فإن الضرر لم يلحق به وحده بل لحق بالكثيرين من المواطنين النبلاء أيضًا.

وفي وسع الإنسان أن يقدم تأييدًا للنتيجة التي توصلنا إليها قبل قليل حادث آخر وقع فعلاً في فلورنسا بعد هذه الحادثة بقليل وهي تتعلق ببيروسوديريني وهي عائدة إلى افتقار هذه الجمهورية إلى أية وسيلة تستطيع بواسطتها اتخاذ إجراء قانوني ضد الطموح الذي قد يبديه بعض المواطنين الأقوياء فالحكم على مواطن قوي يستلزم أن يصدر عن أكثر من ثمانية قضاة ومن الواجب أن يكون عدد القضاة كبيرًا لأن قلة عددهم تجعلهم يعملون طبقًا لما ينتظر من القلة أن تعمله ولو كانت هذه هي الحالة لتمكن المواطنون إما من اتهامه إذا أساء السلوك وفي مثل هذه الطريقة يجدون متنفسًا لما يشعرون به من غيظ وعداء دون أن يضطروا إلى طلب تدخل الجيش الإسباني أو كما جرؤوا إذا لم يكن سلوكه سيئًا على القيام بأي إجراء ضده خشية أن يعرضوا أنفسهم لخطر الاتهام وهكذا كان من المحتم أن تتوقف الشهوة التي ولدت الفضيحة عن العمل في كلتا الحالتين.

وهكذا نصل إلى الاستنتاج القائل بأنه عندما تستدعى فئة من الناس تقيم في مدينة من المدن القوى الأجنبية لمساندتها فإن من المسلم به أن هذا الاستدعاء ناجم عن النقص الموجود في دستور تلك المدينة من حيث عدم توفيره المنظمة التي تؤمن المتنفس لأحاسيس الشر التي يتعرض لها جميع الناس والذي يغنيهم عن اللجوء إلى الأعمال غير الدستورية وتقوم الطريقة المثلى لسد هذا العجز في توفير العدد الكافي من القضاة الذين يمكن توجيه الاتهامات أمامهم وفي النظر إلى القضاء على أنه مهمة نبيلة وشريفة.

وقد وفرت روما جميع هذه الأمور بشكل ضمن في جميع المنازعات الكبرى التي نشبت بين مجلس الشيوخ والعامة عدم تفكير أي من الفريقين أو أي مواطن فرد باستدعاء القوى الأجنبية إلى المدينة إذ أن توافر العلاج في الداخل قد أبعد الحاجة إلى البحث عنه في الخارج وعلى الرغم من أن الأدلة التي أوردتها الآن كافية لدعم نظريتي وما آراه فإنني عازم على الإتيان بدليل جديد آخر استيقنه من تاريخ تيتوس ليفي فهو يروي أنه حدث في مدينة كلوسيوم التي كانت تعتبر أعظم مدن توسكانيا في ذلك الحين أن اعتدى شخص يدعى كولومون على عفاف شقيقة شخص آخر يدعى آردنز ولا وجد هذا نفسه عاجزًا عن الوصول إلى العدالة بسبب ما يتمتع به خصمه

من قوة ونفوذ معنى إلى الغاليين الذين كانوا يسيطرون آنذاك على المقاطعة التي نطلق عليها الآن اسم لومبارديا وناشدهم المجيء بقواتهم المسلحة إلى كلوسيوم مشيرًا إليهم أن من مصلحتهم الثأر له من الحيف الذي لحق به ولو تمكن آردنز من إحقاق حق عن طريق قوانين المدينة لما استثار قوات البرابرة على مدينته وإذا كان تسهيل توجيه مثل هذه الاتهامات أمر نافع للجمهوريات فإن التشهير أمر لا يجدي بل هو ضار للغاية وذلك ما سنراه في الفصل التالي.

المطارحة الثامنة

التشهير ضار بالجمهوريات بقدر ما في الاتهام العلني من فائدة

يقول مكيافللي:-

على الرغم من أن الفضائل التي تحكي بها فيوريوس كاميليوس الذي حرر روما من غير الغاليين قد حملت جميع المواطنين في المدينة على إيلائه الأولوية في كل شيء دون أن يشعروا أنهم بعملهم هذا يحطون من شأنهم أو من منزلتهم إلا أن مانليوس كابيتولينوس لم يشاركهم هذا الشعور ولم يطق أن يرى كل هذا الشرف وكل تلك الأمجاد تكال على كاميليوس ذلك لأنه اعتقد في قرارة نفسه أن مزاياه لا تقل نبلاً عن مزايا كاميليوس فهو الذي أنقذ الكابيتول ولم يكن قيل شأوًا عن الآخر في المغامرات العسكرية المحمودة العاقبة وهكذا أكل الحسد قلبه ولم تمكنه غيرته من البقاء هادئًا يتطلع إلى هذه الأمجاد تحيط بكاميليوس وعندما أدرك أنه لا يستطيع بذر بذور الشقاق بين النبلاء اتجه إلى العامة ينشر بينهم شائعات سيئة مختلفة ولقد كان بين ما قاله من أشياء أن الكنز الذي جمع

ليقدم إلى الغاليين لم يعط لهم حقًا وإنما اغتصبه بعض المواطنين العاديين فإذا ما استعيد هذا الكنز أمكن استخدامه في المصلحة العامة إما بتخفيف عبء الضرائب عن كواهل العامة أو في أداء بعض الديون الخاصة المعينة وقد أثر هذا القول تأثيرًا كليًا على العامة الذين شرعوا يعقدون الاجتماعات ويثيرون الكثير من الفتن في المدينة وفقًا لأهوائهم وقدأغضبت هذه الحالة مجلس الشيوخ الذي رأى فيها قضية خطرة وبالغة الأهمية فعين ديكتاتورًا عهد إليه بمعالجة الوضع ووضع حد لحماقة مانليوس ودعا الديكتاتور تبعًا لذلك مانليوس للظهور علنًا أمام الجميع وتقابل الرجلان الديكتاتور يحيط به النبلاء ومانليوس وقد التف من حوله أبناء العامة وطلب الديكتاتور إلى مانليوس أن يعلمه اسم من يضعون أيديهم على الكنز كما قال وذلك لأن مجلس الشيوخ كان لا يقل رغبة عن العامة في معرفة ذلك ورد مانالیوس فلم يدل بأية تفاصيل وحاول التملص من الموضوع قائلاً إنه لا يشعر بضرورة إبلاغ النبلاء بشيء لا يجهلونه وأمراء الديكتاتور بعد ذلك بزجه في غياهب السجن.

ويتضح من هذا الحادث أهمية ما يجب أن يقابل به التشهير من إزدراء المدن الحرة ومن أي شكل آخر من أشكال المجتمع وأنه في سبيل كبح جماحه يجب عدم توفير أية وسيلة أو منظمة

تستطيع تحقيق هذه الغاية أو إهمالها وليس ثمة من سبيل أفضل لمنع التشهير من إيجاد منظمة تؤمن التسهيلات اللازمة لتقديم الاتهامات العلنية وذلك لأن الاتهامات نافعة للجمهوريات بقدر ما هو التشهير ضار ومؤذ. والفرق بينهما هو على هذا النحو. ليست هناك معه حاجة إلى شهود أو إلى أية إثباتات للحقائق لترويج أي أو تشهير أو لنشره ففي وسع كل إنسان أن يلفق الأكاذيب على أي إنسان آخر وأن يثير حوله الشائعات أما الاتهامات فلا يمكن أن توجه هذا النحو إذ أنها يجب أن تدعم بالأدلة، وأن تبسط الظروف التي تقيم الدليل على صحة الاتهام ويمكن توجيه الاتهامات أمام القضاة وأمام الشعب وأمام المحاكم.

أما التلفيقات الكاذبة فتنتشر في المحلات العامة والبيوت الخاصة وهي تسود المدن التي لا تألف توجيه الاتهامات العامة والتي لم تؤمن الوسائل اللازمة لتقديم مثل هذه الاتهامات ولذا يجب على كل من يتولى إقامة جمهورية أن يخطط لها بطريقة تسمح بتوجيه الاتهام العلني إلى أي مواطن دون خشية ودون احترام لشخصه وعندما توفر الإمكانات لمثل هذا الإجراء ويسمح بتطبيقه بصورة صحيحة فإنه من الضروري جدًا عقاب المشهرين ولا يستطيع هؤلاء التذمر من مثل هذا العقاب ذلك لأن فرصة أتيحت لتوجيه اتهاماتهم بصورة علنية

ضد أولئك الذين روجوا عنهم تلفيقاتهم الكاذبة في الخفاء أما في المدن التي لا ينص في أنظمتها على مثل هذا الإجراء فإن النتيجة الحتمية هي قيام الاضطرابات فيها فالتشهيرات الكاذبة لا تقتص من المواطنين وإنما تثير سخطهم وهياجهم ولما كانت الكراهية أسرع إثارة من الخوف فإن هؤلاء عندما يستفزهم الهياج يفكرون بالثأر لأنفسهم مما قيل ضدهم. وقد ضمنت روما الوضع بشكل لائق طبقًا لما سبق لي تبيانه. أما في مدينتنا فلورنسا فقد ظلت مثل هذه الضمانات مفقودة وكما أن النص على هذه الضمانات من روما كان نافعًا للغاية فإن الافتقار إليها في فلورنسا كان ضارًا ومؤذيًا للغاية أيضًا وكل من يقرأ تاريخ تلك المدينة يلاحظ أن التشهيرات الكاذبة كانت تروج دائمًا ضد المواطنين الذين يعملون في القضايا العامة ذات الأهمية ولقد قالوا عن أحدهم أنه اختلس أموال الخزينة العامة وقالوا عن آخر بأنه فشل في القيام بأحد الأعمال لأنه تلقى رشوة وعن ثالث بأن طموحه قد قاده إلى إحداث بعض المتاعب وهكذا نشأت الكراهية في كل ناحية وأدت هذه الانقسامات التي أنتجت الأحزاب وسببت هذه بدورها الخراب والدمار ولو وضعت في فلورنسا النصوص التي تضمن اتهام المواطنين وإيقاع العقوبة بالمدينتين فإن تلك الفضائح التي لا عد لها ولا حصر ما كانت

لتحدث مطلقًا وما كان في وسع المواطنين سواء من أدين منهم أو من برئت ساحته أن يلحق الأذى بالمدينة يضاف إلى هذا أن عدد من توجه إليهم التهم علانية كان في مثل هذه الحالة لابد وأن يقل عن عدد أولئك الذين لفقت حولهم الشائعات الكاذبة إذ كما سبق لي أن قلت ليس في الإمكان توجيه التهمة إلى إنسان بنفس السهولة التي تلفق فيها حوله.

وكان التشهير أيضًا بين الأمور الكثيرة التي أفاد منها بعض المواطنين في طلابهم العظمة وكثيرًا ما تكون التشهيرات فعالة ومؤثرة عندما تستخدم ضد المواطنين الأقوياء الذين يسدون على المرء طريقه ويحولون بينه وبين تنفيذ مراميه إذ أن عن طريق استهواء الجماهير واجتذابها وتأييد ما تحمله من آراء سيئة في مثل أولئك الأقوياء، يستطيع المرء أن يجعل من هذه الجماهير صديقة له وفي الإمكان تقديم ما لا يحلى ولا يعد من الأدلة والأمثلة على صحة هذا القول ولكنني أرى أن أكتفي بواحد منها فقط فقد كان الجيش الفلورنسي معسكرًا حول مدينة لوكا وكانت قيادته مسندة إلى السيد جيونا في غويكياردديني مفوض الجيش المذكور ولكن احتلال المدينة المذكورة لم يتم أما بسبب سوء تصرف أعوانه أو بسبب سوء الطالع ومهما كان السبب على أي حال فإن الملامة قد وجهت

إلى السيد جيوفاني مما دفع بالسيد جيوفاني إلى حالة من اليأس والقنوط وعلى الرغم من أنه عرض لتدبر نفسه أنه يضع نفسه تحت تصرف «القائد الأعلى» إلا أنه لم يستطع قط الإتيان بهذا التبرير إذ أن إجراءات تلك الجمهورية لم تمكن منه. وقد أثار هذا موجه من السخط لدى أصدقاء جيوفاني الذين كانوا يؤلفون عليه القوم في المدينة ولدى الراغبين في تجديد الأوضاع في فلورنسا. وقد اتسع نطاق هذه القضية لهذا السبب ولغيره من الأسباب فوصل حدودًا أدت إلى سقوط الجمهورية.

وهكذا كان مانليوس كابيتولينوس مشهدًا لأمتهما وقد بين لنا الرومانيون في قضية تمام البيتان الطريقة التي يجب كتاب المشهرين بها.

فعليهم أن يحولوا تشهيرهم إلى اتهام رسمي صريح وإذا ما تمكنوا من إقامة الدليل على صحته بالحقائق الثابتة استحثوا الثواب أوسع عنهم العقاب على الأقل أما إذا عجزوا عن ذلك كما حدث لمنليوس وقع عليهم العقاب.

المطارحة التاسعة

من الضروري أن يكون كل من يرغب في إقامة حكومة جديدة أو يود إصلاح حكمة قائمة إصلاحًا كليًا يتجاهل منظماتها القديمة أن يكون صاحب السلطة المطلقة

يقول مكيافللي:

قد يبدو غريبًا للبعض أنني مضيت بعيدًا في مناقشة التاريخ الروماني دون أن أذكر شيئًا عن مؤسس تلك الجمهورية أو حتى عن منظماتها الدينية والعسكرية ورغبة مني في عدم الإبقاء على عقول المتلهفين لسماع أشياء من هذا القبيل في حالة من القلق والانشغال فإنني أود أن أقول إن الكثيرين قد يعتقدون أنها لبادرة سيئة أن يقوم مؤسس دولة كروملوس بقتل أخيه أولاً وأن يرضى بموت تيتوس تايتوس السابيني الذي سبق له أن اختاره ليكون زميلاً له في إدارة مملكته وقد يقول هؤلاء إننا إذا وجدنا المبرر لمثل هذه الأعمال فإن المواطنين الطموحين التواقين إلى الحكم قد يحذون حذو أميرهم. ويستخدمون العنف ضد أولئك الذين قد يعارضون في سلطتهم

ومثل هذا الرأي قد يكون سليمًا إذ تجاهلنا اعتبارالغاية التي كان روملوسس يعمل في سبيلها عندما اقترف أعمال القتل هذه.

وعلى المرء أن يجعل نصب عينيه كقاعدة عامة أنه من النادر إن لم يكن من المستحيل أن تقوم حكومة سواء أكانت جمهورية أو ملكية على شكل منظم منذ مستهل عهدها أو أن تتحول تحولاً جذريًا عن تنظيماتها القديمة إلا إذا كان المشرف على عملية القيام أو التحول شخص واحد ليس إلا.

فمن الضروري جدًا أن يكون ثمة رجل واحد ترتكز على تفكيره وطريقته في العمل أية عملية تنظيم من هذا الطراز وعلى هذا فإن على المنظم العاقل للدولة الذي يستهدف الحكم لا لمصلحته الشخصية بل لتحقيق الخير العام ولا لمصلحة ذريته بل لمصلحة الوطن الذي هو مشترك للجميع أن يحزم أمره على أن يكون صاحب السلطان الوحيد ولن يوجه إليه أي إنسان عاقل اللوم إذا ما قام بأي عمل مهما كان شاذًا، إذا كان في هذا العمل ما يخدم تنظيم المملكة أو إنشاء الجمهورية عند القواعد الصحيحة والسليمة.

وعلى منظم الدولة أن يكون أيضًا على جانب كبير من التعقل والفضيلة بحيث لا يسلم السلطة التي حصل عليها إلى أي شخص آخر إذ أن طبيعة الناس الميالة إلى الشر أكثر من ميلها إلى الخير

تمكن خلفه من استخدام هذه السلطة بشكل طموح يخالف الطريقة الفاضلة التي استخدمها هو فيها يضاف إلى هذا أنه على الرغم من أن رجلاً واحدًا قد يكون كافيًا لتحقيق التنظيم إلا أن ما حققه لا يمكن أن يعمر طويلاً إذا ظل يرتكز إلى أكفاف رجل واحد ولكنه قد يعمر إذا قام الكثيرون على أمره وتطلعوا إلى الحفاظ عليه فعلى الرغم من عدم كفاية العدد الكبير للقيام بوضع دستور لأن اختلاف الرأي بينهم سيحول بينهم وبين اكتشاف ما هو أجدى وأنفع في وضعه إلا أن أفراد هذا العدد الكبير لن يتفقوا قط على التخلي عنه عندما يدركون أن الدستور قد وضع وأصبح قيد التنفيذ.

وقد قام الدليل على أن روملوس كان رجلاً من هذا الطراز وعلى أنه من حقه أن نغفر له موت أخيه وزميله وعلى أن ما عمله كان في سبيل الخير العام لا إرضاء لطموحه الشخصي في إقدامه فورًا على إنشاء مجلس للشيوخ يلجأ إليه لاستشارته ويجعل قراءاته هو منسجمة مع آرائه تمام الانسجام .

وإذا ما أمعنا الدرس في الصلاحيات التي استبقاها روملوس لنفسه تبين لنا أنها لم تتجاوز حد الاحتفاظ بقيادة الجيش في أوقات الحرب ودعوة مجلس الشيوخ إلى الانعقاد ومن الواضح أيضًا أنه عندما تم طرد الملوك الترقونيين من روما وتحررت المدينة

لم يطرأ أي تبديل على تنظيماتها القديمة باستثناء تبديل واحد وهو استبدال الملك الدائم بقنصلين يتجدد تعيينهما في كل عام وهذا يظهر بوضوح أن تنظيمات المدينة الأصلية كانت في مجملها أكثر انسجامًا مع دولة دستورية ذاتية الحكم منها مع دولة يسودها نظام الطغيان أو الاستبداد. وفي وسعي أن أعرض تأييدًا لما قلت عددًا لاحصر له من الأمثلة كموس وليكرجوس وصولون وغيرهم من مؤسسى الممالك والجمهوريات الذين حملوا السلطة لوضع القوانين الرامية إلى الخير العام.

ولكنني أرى حذف هذه الأمثلة لأنها معروفة وقد اشتهر أمرها وأود مع هذا أن أعرض مثلاً واحدًا قد لا يكون له شهرة الأمثلة السابقة ولكنه يستحق الدرس من أولئك الذين يفكرون في وضع قوانين صالحة وهو مثل آغنيس (Agis) ملك أسبارطة الذي أخذ يدرس الطريقة التي يحدد فيها نشاط الأسبارطيين ضمن الحدود التي وضعها لهم في الأصل ليكرجوس في قوانينه التي سنها.

فلقد بدا له انحراف الأسبارطيين عن هذه القوانين هو الذي أدى جزئيًا إلى خسارة هذه المدينة الكثير من فضائلها السابقة وبالتالي خسارتها للكثير من سلطانها من إمبراطوريتها ولكن بعض صغار الحكام من الأسبارطيين قاموا بقتل هذا الرجل على كل حال وكان لا

يزال في المراحل الأولى من إعداد مشروعه اعتقادًا منهم بأنه يعمل على إقامة نظام طغيان في مدينتهم وجاء خلفه كليومينيس فوقعت يداه على بعض الوثائق والكتابات التي خطها آغيس فتبينت له حقيقة سلفه وما كان ينتويه ويفكر به فقرر السير على الخطة التي وضعها واتضح له على كل حال أنه لن يتمكن من تحقيق ذلك لخير بلاده إلا إذا غدا صاحب الكلمة المطلقة فيها ولما أيقن أن من المستحيل بالنسبة إلى نوازع الطموح عند الإنسان مساعدة الأكثرية ضد إرادة الأقلية انتهز الفرصة المؤاتية وقتل جميع الحكام كما قضى على كل من تصور أنه قد يقف في طريقه وأقبل فورًا على تجديد شرائع ليكرجوس تجديدًا كليًا وبعث بعمله هذا في أسبارطة حياة جديدة.

وكان من الممكن أن يذاع صيته على النحو الذي ذاع فيه صيت ليكرجوس من قبل لولا أن المقدونيين كانوا قد ازدادوا الآن قوة وسلطانًا وكانت الجمهوريات اليونانية الأخرى قد غدت في منتهى الضعف والتقهقر إذ ما كادت أسبارطة تعيد تنظيم نفسها على هذا النحو حتى داهمها المقدونيون ولما كانت قواتها أقل شأنًا من قوات خصمها وبسبب تعذر وصول أية نجدة خارجية إليها فقد منيت بالهزيمة مما أدى إلى أن خطط كليومينيس رغم ما فيها من عدالة وما تستحقه من إطراء لم تصل قط مرحلة التمام.

وعلى ضوء كل ما درسناه أستطيع الاستنتاج تبعًا لذلك أن على كل من يرغب في تنظيم الدولة أن يكون صاحب السلطة المطلقة وأن عمل روملوس بالنسبة إلى مصرع روموس وتيتوس تاثيوس له كل ما يبرره ولا يستحق اللوم.

المطارحة العاشرة

اللوم الذي يوجه إلى من يقيم نظامًا طاغيًا لا يقل عن الثناء الذي يوجه إلى من يشيد جمهورية أو مملكة.

يقول مكيافللي:-

لعل أكثر الناس جدارة بالثناء هم أولئك الذين لعبوا دورًا رئيسيًا في إقامة الديانات الجديدة ويلي هؤلاء في استحقاقه الثناء أولئك الذين أقاموا الجمهوريات والممالك ويأتي بعدهم في قائمة الشهرة قادة الجيوش الذين أضافوا مساحات شاسعة إلى نطاق ممتلكاتهم أو أملاك البلاد التي ينتمون إليها ومن واجبنا أن نضم إلى هؤلاء رجال الفكر والأدب الذين برز كل منهم في ميدان دراساته وهي دراسات تشمل مختلف الآفاق والميادين وفي وسعنا أن نضفي قسطًا من الثناء أيضًا على كل من برع في فن من الفنون ومارسه ممارسة عملية وعدد هؤلاء كثير للغاية وهناك آخرون من الناحية الأخرى جديرون بالزراية والسخرية وفي طليعتهم أولئك الذين يستأصلون الدين ويهدمون الممالك والجمهوريات ويحاربون الفضيلة والعلم وكل

فن فيه خير وكرامة للجنس البشري وأغنى بهم جميعًا الزنادقة وأصحاب العنف والجهلة والسفلة والكسالى والجبناء والخوارق وليس ثمة من إنسان عاقلاً كان أو مجنونًا طيبًا كان أو خبيثًا لا يكيل الثناء إذا ما دعي إلى التفضيل بين هاتين الفئتين من الناس لمن يستحقون ويلقى باللوم على من هم جديرون به.

ومع هذا وعلى الرغم من كل شيء فإن مظاهر الخير الكاذبة تخدع معظم الناس على وجه التقريب كما تخدعهم ظواهر الشهرة الزائفة فيسمحون لأنفسهم إما طواعية أو جهلاً بالانزلاق إلى صفوف أولئك الذين يستحقون الملامة لا الثناء وعندما يقيمون جمهورية أو مملكة تخلد إلى الأبد شرفهم واسمهم يتحولون بأفكارهم إلى الطغيان ويفشلون في رؤية ما سيفقدونه من جراء اتباعهم هذا السبيل من شهرة ومجد وأمن وهدوء وراحة ضمير وما سيجلبونه لأنفسهم من خزي وعار وزراية وكراهية وخطر وافتقار إلى السكينة.

وليس من الممكن لأي إنسان سواء أكان مجرد مواطن عادي يعيش في إحدى الجمهوريات أو كان على جانب من حسن الطالع أو الفضيلة بحيث تمكن من أن يصبح أميرًا أن يقرأ التاريخ وسجلات مآثر الماضي التي يجلب التاريخ إليها الانتباه دون أن يفضل مواطنًا عاديًا أن يسلك في وطنه السلوك الذي صار عليه شيبيولا قيصر أو

أنه يؤثر إذا كان أميرًا أنه يعمل كل عمل أو غيلاوس وتيموليون وديون على أن يعمل كما عمل نابيس وفالاريس وديونسيوس إذ لا يسعه إلا أن يرى ما يوجه إلى الأخيرين من زاوية وما يلقاه الأولون من ثناء عاطر وسيرى بنفسه أيضًا أن تيموليون وأمثاله كانوا أقل سلطة في بلادهم من ديونسيوس وفالاريس في بلديهما كما سيلاحظ أنهم قد تمتعوا بأمن وطمأنينة تفوقان ما كان يحس به الأخيران.

ولو أمعن الأمـراء النظر في تاريخ الأباطرة لاتخذوا منه عبرة واضحة ولجعلهم يتعلمون التمييز بين الطرق المؤدية إلى الشهرة والطرق المؤدية إلى العار وكذلك بين السبل المؤدية إلى الأمن وتلك التي تقود إلى الخوف فبين الأباطرة الستة والعشرين الذين حكموا بين قيصر وبين مكسيمينوس اغتيل ستة عشر إمبراطورًا ولم يمت منهم ميتة طبيعية إلا عشرة وحتى لو أن بعض الذين قتلوا كانوا من الناس الطيبين كغالبا وبرتيناكس فإن موت هؤلاء إنما نجم عن حالة الفساد التي استشرت في عهد أسلافهم بين الجنود وإذا كان بين الذين ماتوا ميتة طبيعية رجل شرير كسيفيروس مثلاً فإن هذا يجب أن يعزى إلى حسن حظه أولاً وإلى «فضيلته» (المقصود بالفضيلة هنا الشجاعة) وهما أمران لا يتمتع بهما أي إنسان في وقت واحد إلا نادرًا وتتضح من تلاوة تاريخ هؤلاء الأباطرة الأسس الصحيحة

التي يجب أن تقوم عليها الممالك الطيبة وذلك لأن جميع الأباطرة الذين وصلوا إلى الحكم عن طريق الوراثة كانوا من الرجال السيئين باستثناء تيتوس.

أما الذين وصلوا إليه عن طريق الاختيار فقد كانوا جميعهم من الطيبين وهو قول يصدق على الأباطرة الخمسة الذين حكموا بين نيرفا وماركوس وعندما انتقل الحكم إلى ورثتهم عادت فترى من التدهور والانحطاط إلى الظهور.

فلنضع أمام أي أمير تاريخ الفترة بيننيرفا وماركوس ولنطلب إليه المقارنة بين تاريخ هذه الفترة وتاريخ الفترتين اللتين سبقتاها وتلتاها ولنترك إليه أمر الخيار في تقرير الفترة التي كان يؤثر فيها.

ولو أتيح له أن يصبح إمبراطورًا فيها ولا ريب في أنه سيجد في الفترة التي كان يحكم فيها أمراء طيبون أن الأمير كان يشعر بالأمان والاطمئنان في حكمه لرعية لا تقل عنه أمنًا واطمئنانًا وفي عالم مفعم بالسلام والعدالة وسيجد أنه سلطة مجلس الشيوخ كانت تحترم كل الاحترام وأن القضاة كانوا يلقون التبجيل والإعزاز وأن كل شيء يسير سيرًا هينًا رخيًا وسيلاحظ من الناحية الأخرى عدم وجود الرذائل والشهوات والرشوة والطموح وأن كل إنسان في هذا العصر الذهبي حرف اختيار الرأي الذي يريد الدفاع عنه وسيرى باختصار

العالم في حالة انتصار والأمير في وضع من التمجيد والاحترام يلقاه به الجميع إذ أن الشعب يحبه ويعيش بأمان في ظله.

أما إذا تطلع بنفس العين الفاحصة الخبيرة إلى الأوقات التي حكم فيها الأباطرة الآخرون فسيجدها وقد تخبطت في الحروب وتمزقت من جراء الخلافات وأفعمت بالوحشية في أوقات الحرب والسلم على حد سواء وسيجدان الأمراء كثيرًا ما يغتلون على أيدي القتلة وأن الحروب الأهلية والخارجية كثيرًا ما تتكرر وأن إيطاليا تعيش في ضنك وعناء فريسة النوائب الجديدة وقد تهدمت مدنها وتعرضت للنهب والسلب وسيرى روما وقد أحرقت وكابيتو لها وقد دمره مواطنوها ومعابدها القديمة العريقة.

وقد هجرها أهلها والطقوس الدينية وقد فسد أمرها وانتشرت الدعارة في جميع أرجائها وسيجدان البحار قد غصت بالمعبين وصخور شطآنها وقد صبغها الرماد باللون القاني وسيرى في روما ارتكاب الفظائع التي لا عد لها ولا حصر، وقد نظر الناس إلى مراتب الشرف والثروات الكبيرة والأوسمة التي كسبها البعض عن جدارة وحق والفضيلة وكأنها كلها جرائم كبرى تستحق العقاب وسيجد المجرمين يكافأون والخدم.

وقد غروا فانقلبوا على سادتهم والعبيد الذين أعتقوا قبل مدة

قصيرة وقد أداروا ظهر المجن لأولياء أمورهم وأولئك الذين لا أعداء لهم وقد تعرضوا لهجوم أصدقائهم وسيعرف آنذاك وهو سعيد كم تدين روما وإيطاليا والعالم بأسره لقيصر.

وليس ثمة من شك في أن كل مخلوق بشري سيخشى من تقليد أيام الشر تلك وستحفزه رغبة ساحرة للسير على منوال أيام الخير وإذا كان ثمة من أمير ينشد الشهرة العالمية الداوية فعليه أن يطمع في الاستيلاء على مدينة فسد أمرها لا ليحذو فيها حذو قيصر فيتم عليها فسادها بل ليسير على منوال روملوس عاملاً على إصلاح أمرها وليست هناك في الحقيقة من فرصة تمنحها السماء خيرًا من هذه الفرصة.

للوصول إلى الصيت الداوي وليس ثمة من شيء يتوق إليه الإنسان أفضل من هذه الفرصة وإذا وجد أمير يعتزم إصلاح مدينة من المدن نفسه ملتزمًا بالتخلي عن منزلته ليتمكن من القيام بالعمل الذي ينتويه على خير ما يرام فإن تخليه يعتبر عملاً يستحق الثناء العالي مع أن له كل ما يبرر سلوكه لو تراجع عن عملية الإصلاح هذه على اعتبار أنها ستكلفه رتبته التي هو فيها ولكن هذا المبرر ينعدم حتمًا إذا كان قادرًا على الاحتفاظ برتبته والقيام بعملية الإصلاح في وقت واحد.

فهرس المحتويات

تقـديم 5

الجزء الأول: مكيافيللي الفيلسوف 9

فليسوف إيطاليا الشهير 11

مكيافللي في الوظيفة 31

الجزء الثاني: مطارحات مكيافللي 37

الإهـداء 39

الكتاب الأول تطور الدستور في روما 42

الكتاب الأول: المطارحات من (1 – 12) أحسن أنواع الحلم 47

المطارحة الأولى 49

المطارحة الثانية 56

المطارحة الثالثة 67

المطارحة الرابعة 70

المطارحة الخامسة 75

المطارحة السادسة 81

المطارحة السابعة 91

المطارحة الثامنة 98

المطارحة التاسعة 104

المطارحة العاشرة 109

2018/1858

978-977 - 736 - 219 - 1